

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات
الموضوع:

أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية بتعاونية الحبوب و البقول الجافة CCLS - قالمة -
خلال الفترة الممتدة بين (2010 - 2013)

تحت إشراف الأستاذة :
أمال بن ناصر

من إعداد الطلبة :
- سارة أيبنيدر
- شهرزاد طبعان

شكر و عرفان

أولاً الحمد و الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا بالصبر و المثابرة لإنجاز هذا العمل.

و في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل و في تيسير ما واجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذة " بن ناصر أمال " التي شرفتنا بالإشراف على هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة و جميع أساتذة قسم علوم التسيير على كافة النصائح و التوجيهات المقدمة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى عمال تعاونية الحبوب و البقول الجافة-قلمة-

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

الإهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و سيد المرسلين

إليك أنت يا فرحتي و قرة عيني أمي الغالية

إليك يا صاحب الكف الحنون و الصدر الدافئ أبي العزيز

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي محمد، حنان، و سوسن و زوجها فؤاد

إلى الكتكوتة الغالية لجين زهرة الرحمان

إلى كل عائلي و بالأخص جدتي رقية حفظها الله

إلى أعز الأصدقاء سارة، هناء، زهرة، هدى، نوال، أمال، كوثر

و إلى كل من سكن قلبي و نسي قلبي

أهدي ثمرة عملي هذه

شهرزاد

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	شكر و عرفان
II	الإهداء
III	الفهرس
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الرموز و الاختصارات
أ - ز	المقدمة
الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
03	أولاً: المفهوم المحاسبي
04	ثانياً: المفهوم الاقتصادي
04	ثالثاً: المفهوم المالي
04	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
04	أولاً: تصنيف الاستثمار وفقاً للغرض من القيام به
05	ثانياً: تصنيف الاستثمار وفقاً لمدة بقائه
05	ثالثاً: تصنيف الاستثمار وفقاً لإمكانية قياس العائد منه
06	المطلب الثالث: الهدف من الاستثمار في الأصول غير الجارية و الأسباب التي تؤثر فيه
06	أولاً: هدف الاستثمار في الأصول غير الجارية
06	ثانياً: الأسباب التي تؤثر في الاستثمار في الأصول غير الجارية

07	المبحث الثاني: الأسس النظرية للأصول غير الجارية
07	المطلب الأول: الأسس النظرية للأصول غير الجارية
07	أولاً: مفهوم الأصول
08	ثانياً: خصائص الأصول
09	ثالثاً: تصنيف الأصول
11	المطلب الثاني: الأصول غير الجارية و قواعد إدراجها
11	أولاً: مفهوم الأصول غير الجارية
12	ثانياً: أنواع الأصول غير الجارية
17	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية
17	أولاً: المعالجة المحاسبية للتشبيات المعنوية
19	ثانياً: المعالجة المحاسبية للتشبيات العينية
24	ثالثاً: المعالجة المحاسبية للتشبيات المالية
25	المبحث الثالث: أعمال نهاية الدورة للأصول غير الجارية
25	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أعمال نهاية الدورة
25	أولاً: اهتلاك التشبيات
28	ثانياً: خسارة القيمة
28	ثالثاً: التنازل عن التشبيات
29	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية
29	أولاً: المعالجة المحاسبية للاهتلاك
30	ثانياً: المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة
33	ثالثاً: المعالجة المحاسبية للتنازل
36	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الأسس النظرية للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
39	المطلب الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية
39	أولاً: نشأة ومفهوم الأداء
40	ثانياً: أشكال الأداء
42	ثالثاً: مفهوم تقييم الاداء
43	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
43	أولاً: تعريف الأداء المالي
44	ثانياً: أهمية الأداء المالي
45	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
45	أولاً: الهيكل التنظيمي
45	ثانياً: المناخ التنظيمي
45	ثالثاً: التكنولوجي
46	رابعاً: الحجم
46	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
46	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
46	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
47	ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي
48	ثالثاً: مجالات تقييم الأداء المالي
49	المطلب الثاني: الأجهزة المسؤولة عن تقييم الأداء المالي وأهدافه
49	أولاً: الأجهزة المسؤولة عن عملية تقييم الأداء المالي
50	ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي

52	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
52	أولاً: مصادر المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي
53	ثانياً: القوائم المالية المعتمدة في الأداء المالي
56	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي و علاقته بالاستثمار في الأصول غير الجارية
56	المطلب الأول: النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي.....
56	أولاً: مفهوم النسب المالية
57	ثانياً: مفهوم النسب المالية
57	ثانياً: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي
57	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كأداة لتقييم الأداء المالي
61	أولاً: رأس المال العامل
63	ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل
64	ثالثاً: الخزينة
65	المطلب الثالث: علاقة الاستثمار في الأصول غير الجارية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
65	أولاً: دراسة تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على نسب الأداء المالي.....
67	ثانياً: دراسة تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على التوازن المالي
69	ثانياً: أهمية الاستثمار في الأصول غير الجارية على الوضعية المالية للمؤسسة
71	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: قياس أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على تعاونية الحبوب و البقول الجافة	
- قالمة -	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة
74	المطلب الأول: لمحة عن نشأة تعاونيات الحبوب والبقول الجافة في الجزائر
75	المطلب الثاني: التعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة - قالمة -

76	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للتعاونية
76	أولاً: مكونات الهيكل التنظيمي
76	ثانياً: أقسام الهيكل التنظيمي
80	ثانياً: علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى
82	المبحث الثاني: المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة
82	المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة
82	أولاً: أساليب جمع البيانات
82	ثانياً: الأساليب الاحصائية المستخدمة
83	ثالثاً: صياغة الفرضيات الاحصائية
84	رابعاً: صياغة النموذج
87	المطلب الثاني: الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة
87	أولاً: عرض الميزانيات المالية المفصلة و المختصرة
90	ثانياً: تحليل الميزانيات المالية المختصرة
90	المطلب الثالث: جمع وقياس متغيرات الدراسة
91	أولاً: حساب المؤشرات الأداء المالي الخاصة بالدراسة خلال الفترة (2010 - 2013)
97	ثانياً : حساب حجم الاستثمار في الأصول غير الجارية في تعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال الفترة (2010 - 2013)
100	المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
100	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
104	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
106	خلاصة الفصل
108	الخاتمة
112	قائمة المراجع
	الملاحق

العنوان	رقم الملحق
الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة	(01)
الميزانية المالية (جانب الأصول لسنة 2010)	(02)
الميزانية المالية (جانب الخصوم لسنة 2010)	(03)
جدول حسابات النتائج لسنة 2010	(04)
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2010	(05)
الملاحق لسنة 2010	(06)
الميزانية المالية (جانب الأصول لسنة 2011)	(07)
الميزانية المالية (جانب الخصوم لسنة 2011)	(08)
جدول حسابات النتائج لسنة 2011	(09)
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2011	(10)
الملاحق لسنة 2011	(11)
الميزانية المالية (جانب الأصول لسنة 2012)	(12)
الميزانية المالية (جانب الخصوم لسنة 2012)	(13)
جدول حسابات النتائج لسنة 2012	(14)
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012	(15)
الملاحق لسنة 2012	(16)
الميزانية المالية (جانب الأصول لسنة 2013)	(17)
الميزانية المالية (جانب الخصوم لسنة 2013)	(18)
جدول حسابات النتائج لسنة 2013	(19)
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013	(20)
الملاحق لسنة 2013	(21)
مخرجات SPSS.20 لنسبة السيولة العامة	(22)
مخرجات SPSS.20 لمعدل العائد على الأصول	(23)
مخرجات SPSS.20 لنسبة المديونية	(24)
مخرجات SPSS.20 لمعدل دوران الأصول غير الجارية	(25)

FR	Facteur roulement
BFR	Besoin facteur roulement
T	Trésorerie
SCF	Système Comptable Financière
LQ	Liquidité
FAT	Fixed Assets Total
ROA	Return On Assets
TDR	Indebtedness rate
INC	Immobilisation Non Courant

المقدمة

يستمد الاستثمار أهميته من جسامته الدور الذي يقوم به في تعزيز فرص البقاء، فتح آفاق النمو و التوسع أمام المؤسسة، لاسيما و أن محيط المؤسسة أصبح أكثر امتدادا و أشد تعقيدا، نتيجة للتأثيرات المترتبة عن ظاهرة العولمة التي أدت إلى انفتاح الأسواق و حرية انتقال عوامل الإنتاج و احتدام المنافسة العالمية.

حيث يعد الاستثمار في الأصول غير الجارية عنصرا هاما في نجاح العملية الاستثمارية في المؤسسة، إذ يوفر مختلف أنواع الأصول من الثبنيات المادية، المعنوية و المالية الكفيلة بإشباع الحاجات الاستثمارية المتجددة، و يعتبر قرار الاستثمار فيها من أهم و أصعب القرارات التي تنفذها الإدارة داخل المؤسسة لذا نعتبرها مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها، إذ أن التحكم و الاستغلال الأمثل في هاته الأصول من خلال وظيفة الاستثمار يحقق للمؤسسات أرباحا و نجاحا لخططها المستقبلية و ضمانا للاستمرار و التطوير.

و في سبيل ذلك تنفق هذه المؤسسات الكثير من الموارد و تعمل على استغلالها بكفاءة و فعالية بهدف رفع و تحسين أدائها بصفة عامة و الأداء المالي بصفة خاصة، فهذا الأخير يعتبر مرآة أدائها العام إذ أنه يعبر عن وضعية المؤسسة و مركزها المالي بموضوعية، و لا تستطيع المؤسسة معرفة ما حققت من نتائج و ما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها المالي، و الذي يحتل مكانة بالغة الأهمية من خلال أنه يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث أنه يوفر للإدارة معلومات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة و إلزامها بضرورة التعديل المستمر لخططها و سياساتها و قراراتها.

لذلك تبرز حاجة المؤسسات إلى تفعيل دور الاستثمار في الأصول غير الجارية، لتسهم بصورة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المالية، و هو ما يستلزم التعرف على كيفية اتخاذ القرار المناسب و الأمثل للاستثمار في الأصول غير الجارية و الذي بدوره يؤثر على أدائها المالي.

✓ إشكالية الدراسة:

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

من أجل توضيح الإشكالية السابقة و تبسيطها تم تقسيمها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- هل يعتبر الاستثمار في الأصول غير الجارية وظيفة مهمة من الوظائف المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

- فيما تتمثل أهمية عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

- هل يوجد تأثير للاستثمار في الأصول غير الجارية لتعاونية الحبوب و البقول الجافة على أدائها المالي؟

✓ الفرضيات:

كمحاولة مبدئية للإجابة على أسئلة البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار في الأصول غير الجارية من أهم وظائف الإدارة المالية نظرا لما تكتسبه هذه الأصول من أهمية وخاصة في المؤسسات الصناعية.
 - يعد تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع الاقتصادي عملية ضرورية، لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها و سياساتها و قراراتها.
 - يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة.
- و من هذه الفرضية الأخيرة تتفرع عدة فرضيات جزئية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على السيولة لتعاونية الحبوب و البقول الجافة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على الربحية لتعاونية الحبوب و البقول الجافة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على المديونية لتعاونية الحبوب و البقول الجافة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على النشاط لتعاونية الحبوب و البقول الجافة.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

تعود دوافع و مبررات اختيار الموضوع الى عدة اعتبارات أهمها:

- بحكم انسجام الموضوع مع التخصص العلمي ألا و هو "مالية المؤسسات"، و كذا الميل الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالمالية و المحاسبية.
- يقيننا الشخصي بأهمية هذا الموضوع، و كذا الدور الذي يلعبه الاستثمار في تشكيل هيكل الأصول الأمثل للمؤسسة و التعزيز من فرص نجاحها.
- المساهمة في إثراء مكتبتنا بمرجع جديد في هذا المجال نظرا لعدم توفر الدراسات التي تتناول هذا الموضوع و الذي يعد الدافع الرئيسي و المشجع لاختيارنا هذا الموضوع.

✓ أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة، إذ أن الأداء المالي يعتبر محور اهتمام المؤسسات بمختلف أنواعها، فهي تسعى إلى تحقيق مؤشرات عالية ضمانا لتحقيق أهدافها، كما أن تحديد حجم الاستثمار في عناصر الأصول غير الجارية من أهم وظائف الإدارة المالية لتشكيل الهيكل الأمثل لأصول المؤسسة، و من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع، و التي تتمثل في إبراز أثر و فعالية الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ أهداف الموضوع:

إن الهدف الأساسي من دراستنا هو تسليط الضوء على مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- توضيح ماهية الاستثمار في الأصول غير الجارية في المؤسسة، و كذا إضفاء نظرة شاملة على قواعد تقييمها و معالجتها.
- التعرض لتقييم الأداء المالي كأداة لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و إبراز أهم مؤشرات تقييمه.
- تحديد أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- محاولة تسليط الضوء على الجانب النظري و ذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية لقياس أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: لقد تمت الدراسة الميدانية في تعاونية الحبوب و البقول الجافة المتواجدة ببلدية بلخير - قالة - .
الحدود الزمنية: تم إجراء البحث بالاعتماد على معلومات و بيانات مالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة بين 2010 إلى غاية 2013.

✓ منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى مختلف تطلعات هذه الدراسة اعتمدنا عموما على المناهج المستعملة في الدراسات الاقتصادية، و ذلك من خلال استخدامنا المنهج الوصفي التحليلي في مختلف الفصول النظرية قصد استيعاب و فهم معالم الموضوع، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية، و ذلك

لإسقاط المفاهيم الواردة في الجانب النظري على أرض الواقع و إبراز الارتباطات بين أجزاء وحدة الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة الأساليب الإحصائية، و لقد لجأنا لهذا المنهج بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات و المعطيات الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بقياس أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي.

✓ التوثيق العلمي:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و فهم مختلف معالمه، تم في هذا الإطار استخدام تقنية المسح المكتبي عن طريق مجموعة من المراجع و التي يمكن حصرها في: الكتب باللغة العربية و اللغة الفرنسية المجلات العلمية، مؤتمرات و ملتقيات، الرسائل و الأطروحات الجامعية، الجرائد الرسمية، مواقع الأنترنت و هذا لأخذ نظرة متكاملة و شاملة عن الموضوع.

✓ أدوات الدراسة:

لحساب مختلف نسب الأداء المالي و رسم الأشكال البيانية تم استخدام برنامج الجدول Excel، و كذا على معاملات الارتباط البسيط لتحديد قوة و اتجاه التأثير بين الاستثمار في الأصول غير الجارية - المتغير المستقل - على مؤشرات الأداء المالي - المتغير الثابت -، و اختبار (t) للتأكد من كون العينة ممثلة لنموذج الانحدار المستخدم، و كذا معامل التحديد لتفسير النموذج، من خلال بناء نموذج خطي بسيط بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

✓ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات و الأبحاث التي تطرقت إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، لكن الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي جد محدودة، حيث ارتكزت أغلبها على إبراز تأثير الاستثمار في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، الاستثمار في الموارد البشرية، و الاستثمار في الأوراق المالية على الأداء المالي دون التطرق الى دراسة أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي، و لقد تمكنا من الحصول على بعض دراسات قريبة نوعا ما من موضوعنا و هي كالتالي:

-دراسة "A.Raviv" and "M.Herris": تحت عنوان أثر حجم الأصول القابلة للرهن على الهيكل المالي كانت الدراسة سنة 1991 على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة نيويورك، حيث توصلا إلى أن هناك علاقة موجبة و دالة إحصائيا بين حجم الأصول القابلة للرهن و بين نسبة المديونية كمؤشر للهيكل المالي حيث

تزداد مقدرة هذه الشركات على الحصول على قروض جديدة كلما كان لديهم حجم أصول ثابتة قابلة للرهن لصالح حملة الأسهم.

-دراسة "شقيري موسى" و "محمود نور": تحت عنوان "أثر قرار الاستثمار في الأصول الثابتة في الربحية و المخاطرة" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، خلال الفترة الممتدة بين 1999-2006، لمساعدة متخذي القرارات و واضعي السياسات في المؤسسات و الشركات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لتقليل المخاطرة ما أمكن مع تعظيم العوائد، حيث تم جمع البيانات و المعلومات حول عينة متكونة من 31 شركة و قاما بتصنيفها و تحليلها، تم اختبار فرضيات البحث باستخدام المجموعة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS، و خلاصا الباحثان إلى أن الاستثمار في الأصول الثابتة مقاسة بدرجة الرفع التشغيلي لا تؤثر في المخاطر الكلية للشركات مقاسة بالانحراف المعياري، و لكنها تؤثر في المخاطر النظامية و كذا توصلا إلى وجود علاقة إحصائية لدرجة الرفع التشغيلي على الربحية مقاسة بربحية السهم العادي.

-دراسة "وصفي لكسابية" و "سعاد برنوطي": تحت عنوان أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على تحسين الأداء المؤسسي" دراسة حالة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية غطت الدراسة سلسلة زمنية للسنوات 1996-2005.

و الهدف من الدراسة تبيان أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة العام، و قد تم قياس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات من خلال المبالغ المخصصة و المبالغ المنفقة فعليا و كذا رواتب العاملين في وحدة تكنولوجيا المعلومات، كما تم قياس الأداء بتسعة مؤشرات حددتها المؤسسة في خطتها الاستراتيجية، و قد تم اختبار و تحليل فرضيات الدراسة، و تم استخلاص نتائج مفادها وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و كافة مؤشرات الأداء المؤسسي التي تم قياسها، حيث أن إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاستثمار الكبير يساهم بدرجة كبيرة في تحسين الأداء.

-دراسة "بن عمارة نور الدين": تحت عنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية في مؤسسة ليندغاز الجزائر وحدة ورقلة (2005-2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي و دوره في ترشيد القرارات الإدارية و المالية في المؤسسة، و التعرف على معايير الأداء المالي و المؤشرات المستخدمة في ذلك و تفسيره، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء

المالي للمؤسسة الاقتصادية يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها مؤسسة ليندغاز الجزائر، أيضا أن جمع المعلومات سواء كانت مالية أو محاسبية داخلية أو خارجية تعتبر خطوة مهمة في عملية تقييم الاداء المالي، و إن عملية تحديد المؤشرات يكون بأسلوب علمي، حيث أن أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في رفع كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة و قد تبين أن مستوى كفاءة إدارة مؤسسة ليندغاز الجزائر كان في المستوى المقبول.

-دراسة "صالح رواس": "الاعتراف و القياس للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة البناء للجنوب و الجنوب الكبير وحدة ورقلة-خلال الفترة (2010-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، عالجت هذه الدراسة موضوع قياس الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي الذي له أهمية بالغة في المحاسبة، بحيث يهدف البحث إلى عرض قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي و الجديد الذي أتى به النظام. ثم قام بعرض قياس الأصول غير الجارية وفق نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم، و لقد عرض في بحثه مفاهيم للنظرية للمحاسبة المتعلقة بالموضوع، و لقد خلصت الدراسة إلى غياب التقييم بالقيمة العادلة و ذلك لعدم توفر البيئة التي تلائم متطلبات النظام المحاسبي المالي، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة حول ما الكيفية التي تم بها الاعتراف و القياس للأصول غير الجارية .

✓ صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات و عوائق أهمها:

- قلة المراجع و الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على مؤسسة لدراسة متطلبات الموضوع المتناول.
- صعوبة الحصول على المعلومة من المؤسسة محل الدراسة، خاصة من حيث الإفصاح عن قوائم مالية لفترات زمنية أطول .

✓ هيكل الدراسة:

قصد الإمام بدراسة الموضوع و تحليل إشكالية البحث المطروحة، و الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها و أخذ الفرضيات بعين الاعتبار، ارتأينا إلى تقسيم و هيكله البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة العامة فالفصل الأول و الثاني يتعلقان بالإطار النظري للدراسة، أما الفصل الثالث خاص بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات و اقتراحات و آفاق الدراسة، و ذلك حسب ما يلي:

الفصل الأول بعنوان للاستثمار في الأصول غير الجارية، حيث تناول المبحث الأول الأسس النظرية للاستثمار أما المبحث الثاني تحت عنوان الأسس النظرية للأصول غير الجارية، بينما خصص المبحث الثالث لأعمال نهاية الدورة للأصول غير الجارية.

الفصل الثاني تحت عنوان الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث كان المبحث الأول بعنوان الأسس النظرية للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتناول تقييم الأداء المالي، أما بالنسبة للمبحث الثالث فخصص لدراسة لمؤشرات تقييم الأداء المالي، و علاقة هذا الأخير بالاستثمار في الأصول غير الجارية.

الفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي بعنوان قياس أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة - قالمة- ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث الأول، بعنوان تقديم عام حول المؤسسة يليه المبحث الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة، و أخيرا المبحث الثالث عرض نتائج الدراسة و إختبار الفرضيات.

الفصل الأول :

الاستثمار في الأصول غير الجارية

تمهيد:

يتميز النشاط الاقتصادي للمؤسسة بحركية دائمة تديرها الأصول غير الجارية المختلفة، باعتبار هذه الأخيرة العامل الأساسي الذي يسمح للمؤسسة بالتطور و البقاء، كونه لا يمكن تصور مؤسسات اقتصادية صناعية من دون أصول غير جارية ، لذا فإن المؤسسة الناجحة هي تلك التي تحافظ على قدرتها الإنتاجية عن طريق تجديد أصولها بصورة مستمرة .

و من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الفصل توضيح مفاهيم أساسية حول الاستثمار في الأصول غير الجارية و قواعد معالجتها خلال و في نهاية الدورة، و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

✓ المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار

✓ المبحث الثاني: الأسس النظرية للأصول غير الجارية

✓ المبحث الثالث: أعمال نهاية الدورة للأصول غير الجارية

المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار

إن كلمة الاستثمار من الكلمات التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه الجميع، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم و المهن التي يشغلونها، و الأغراض التي يريدون تحقيقها و غير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة الاستثمار، بحيث يلتبس مع جهات النظر المختلفة، فالمصنع مثلا ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة تختلف تماما عن نظرة التاجر، و هذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للأفراد العاديين الذين يملكون كميات صغيرة أو كبيرة من رؤوس الأموال، و الذين يرغبون في استخدامها للحصول على عائد مناسب في شتى الميادين.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه إضافة إلى الأصول الإنتاجية، و هو يمثل تيارا من الإنفاق على الأصول الإنتاجية، كسواء المعدات و الآلات، و وسائل النقل اللازمة للمشروعات الانتاجية، كما يمثل أيضا الاستثمار في المباني السكنية إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي، سواء كانت مواد أولية أو وسيطة أو سلعا نهائية خلال فترة معينة.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك أنواعا أخرى من الاستثمارات، تسمى بالاستثمارات المالية و تتمثل في شراء أوراق مالية جديدة كالأسهم و السندات، و لا تمثل هذه استثمارات من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولا رأسمالية جديدة، بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الأسهم، أما من وجهة نظر الفرد فتعد استثمارات مالية تدر عليه دخلا. (1)

كما يختلف مفهوم الاستثمار من مجال لآخر، حيث يوجد عدة مفاهيم كالمفهوم المحاسبي، المفهوم الاقتصادي و المفهوم المالي، نوجز هذه المفاهيم فيما يلي:

1- المفهوم المحاسبي للاستثمار :

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، و القيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل من أجل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة ". (2)

1- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، بدون سنة، ص.98.

2- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.96.

2- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر أن الاستثمار " هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار " (1).

نستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول : مدة حياة الاستثمار، المردودية وفعالية العملية الاستثمارية و الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

3- المفهوم المالي للاستثمار :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل، والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة و طويلة الأجل) " (2)، وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

و يمكننا صياغة كل هذا في أن الاستثمار هو " نوع من الإنفاقات و هو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل".

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

يتكون الاستثمار من عدة أنواع، و هذا حسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الاستثمار و يمكننا أن نوجز بعضا من الاستثمارات البارزة في النشاط الاقتصادي و هي كما يلي:

أولا: تصنيف الاستثمار وفقا للغرض من القيام به : ينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف إلى:

1- الاستثمار الصافي: و يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المؤسسة، و يتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات إذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم الناتج المخطط أو المرغوب فيه، و لذلك يتم إضافة استثمارات جديدة لغرض استكمال الطاقة الإنتاجية المرغوبة. (3)

1- Abdellah . Boughaba , **Analyse et évaluation de projets**, berti edition, imprimé en france, paris, 1999 , p.7.

2 -opcit,p.8.

3- أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص.86.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2- استثمارات التبدل: تهدف هذه الاستثمارات كما يظهر من خلال تسميتها إلى تبديل مثلا آلة قديمة بآلة جديدة و بصفة عامة تخص وسائل الإنتاج. (1)

3- استثمارات التطوير و الإنتاجية: هي استثمارات هدفها تخفيض تكاليف الإنتاج بأكثر قدر ممكن و ذلك بتطوير القدرات الإنتاجية.

4- استثمارات التوسيع: قد تحتاج المؤسسات في بعض الأحيان إلى توسيع مجال عملها و إمكانيتها و يتم توسيع المؤسسة بزيادة قدراتها الإنتاجية كالألات و مساحات الورشات و غيرها.

5- استثمارات التحديث: هي استثمارات تعتمد من أجل خلق منتج جديد في السوق و هذا لتعزيز مكانتها في السوق. (2)

ثانيا: تصنيف الاستثمار وفقا لمدة بقاءه : ينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف إلى: (3)

1- الاستثمار الثابت: و يتمثل في الاستثمارات التي يزيد عمرها الإنتاجي عن سنة مثل:

✓ الاستثمار في المعدات و الآلات و الهياكل الإنتاجية

✓ الاستثمار في الإنشاءات

2- الاستثمار المتداول: و يتمثل أساسا في الاستثمار في المخزون، فالزيادة في رصيد المخزون من السلع أو المواد الأولية المختلفة من فترة زمنية لأخرى يعد من أهم أنواع الاستثمارات.

ثالثا: تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد منه: ينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف إلى: (4)

1- الاستثمارات الملموسة: و هي الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة مثل الاستثمارات في المشروعات الزراعية أو الصناعية أو مشروعات النقل و التشييد.

2- الاستثمارات غير الملموسة: و هي الاستثمارات التي يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة و لكنها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات في مشروعات الصحة و التعليم و البيئة.

1- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.48.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، مرجع سبق ذكره ص.87.

4- نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: الهدف من الاستثمار في الأصول غير الجارية و الأسباب التي تؤثر فيه

أولاً: هدف الاستثمار في الأصول غير الجارية :

إن الاستثمارات في الأصول غير الجارية لها تسميات عديدة، مثل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل والموجودات الرأسمالية، والتي يعطي الاستثمار فيها عائداً على مدى السنوات في المستقبل، لكنها معروفة بصعوبة تحويلها إلى نقدية في القيمة و الوقت و المكان و بالطريقة المرغوبة، و هذا ما يجعل المؤسسة تحتفظ بصورة دائمة بقدر كاف من السيولة، لتجنب خطر تعرضها إلى العسر المالي. (1)

و تعتبر عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الاستثمار في الأصول غير الجارية، ذات جانب كبير من الأهمية، لأنها تشمل على اختيار الأصول التي سيتم إنفاق الأموال عليها، و حجم العوائد المتوقعة عليه مستقبلاً و توقيتها الزمني في مقابل المبالغ النقدية التي تم استثمارها، و عادة ما يتخذ قرار اختيار الأصول التي سيتم الاستثمار فيها عن طريق المفاضلة بين البدائل التالية: (2)

- ✓ استثمار الأموال في تحسين و تهيئة الأصول الحالية لرفع كفاءتها.
- ✓ زيادة الطاقة الإنتاجية بهدف التوسع في أصناف المنتجات.
- ✓ إحلال المنتجات القديمة بأخرى جديدة و يطلق عليه الاستثمار في التقدم التكنولوجي.

ثانياً: الأسباب التي تؤثر في الاستثمار في الأصول غير الجارية: (3)

- ✓ كلما كانت الشركة تستخدم أصولاً متطورة و متقدمة تكنولوجياً، كلما كان الاستثمار فيها أعلى، أي أن المستوى التكنولوجي للمؤسسة يؤثر على الاستثمار.
- ✓ استعمال آليات قديمة كما يحدث في الدول النامية، حيث تقوم بشراء آلات مصانع قديمة من دول أوروبا أو أمريكا، لأن هذه الدول تطور مصانعها باستمرار و تطور التكنولوجيا لديها.
- ✓ بعض الآليات المستعملة في بعض المؤسسات تقلل من الاستثمار فيها.
- ✓ اعتماد بعض المؤسسات على مورد لتوريد القطع اللازمة للصناعة يقلل من الاستثمار في الأصول غير الجارية لديها.

1- عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 2، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص.148.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- نفس المرجع، ص.149.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للأصول غير الجارية

إن النظام المحاسبي المالي جاء بمفاهيم جديدة فيما يخص الأصول و بالأخص الأصول الجارية المتمثلة في التثبيتات المعنوية، العينية و المالية التي تعتبر كعنصر من عناصر مدونة الحسابات التي تضمنها النظام، حيث سيتم التطرق إلى مفاهيم حول الأصول في المطلب الأول، يليه الأصول غير الجارية و قواعد إدراجها في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فخص بالمعالجة المحاسبية و أعمال نهاية الدورة.

المطلب الأول: الأسس النظرية للأصول غير الجارية

إن المعالجة المحاسبية تكتسي طابعا هاما في النظام المحاسبي المالي، لذا في هذا المطلب ستم محاولة الإلمام بجوانب هذه المعالجة للأصول غير الجارية

أولا: مفهوم الأصول

كباقي المفاهيم المحاسبية الأخرى لم يستقر مفهوم الأصول عند مفهوم محدد يحضى بإجماع الأكاديميين و المهنيين، بل عرف تطورا مستمرا ليعكس التطورات التي تعرفها المحاسبة، و من أهم مفاهيم الأصول نجد:

1- حسب لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين " هو كل ما يمثل رصيذا مدينا يلزم ترحيله للفترة القادمة بعد اقفال الحسابات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و ذلك باعتبار أن هذا الرصيد المرحل يعبر عن قيمة معينة أو ممتلكات أو مصروفات مؤجلة تخص فترات مقبلة ". (1)

2- حسب مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي " تتمثل في أي موارد اقتصادية أو مصروفات مؤجلة يتم قياسها و الاعتراف بها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ". (2)

3- حسب المعايير المحاسبية الدولية عرفت الأصل على أنها: "مورد يراقبه و تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، ينتظر منه الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية له و المتمثلة في امكانية أن يودي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها لصالح المؤسسة". (3)

1- بلال كيموش، التقييم الدوري للعناصر المادية و دوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص.52.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة

3- نفس المرجع، ص.53.

4- حسب النظام المحاسبي المالي: "هو موارد مراقبة من طرف المؤسسة نتيجة أحداث ماضية و يتوقع أن تعود منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة".⁽¹⁾

و يمكن أيضا تعريفها كما يلي: "الأصول هي الموجودات أو الممتلكات أو الحقوق التي يستخدمها المشروع لمزاولة نشاطاته".⁽²⁾

و من هنا يمكن القول أن الأصول هي: موجودات المؤسسة و تسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة، فتظهر الاستثمارات كالأراضي، المباني و الآلات بأعلى الميزانية و هي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من سنيين استعمالها، ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من بضائع و مواد و منتوجات تامة، التي تمكث في المخزن في العادة أقل من السنة و بالتالي هي أقرب إلى السيولة من الاستثمارات ثم بعدها نجد الذمم المدينة، منها شبه سائلة و هي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة إلى السيولة، و السائلة الموجودة في البنك، البريد، و الصندوق.⁽³⁾

ثانيا: خصائص الأصول: للأصول عدة خصائص أهمها:⁽⁴⁾

- ✓ وجود منافع اقتصادية مستقبلية: تعبر قيمة الأصل عن المنافع الاقتصادية المتوقعة منه في المستقبل، هذه الأخيرة يمكن تحصيلها من خلال استخدام الأصل داخل المؤسسة لتحقيق أنشطتها، استخدامه لتسوية الالتزامات المؤسسة، إمكانية مبادله بأصل آخر، التنازل عنه توزيعه على ملاك المؤسسة.
- ✓ قدرة المؤسسة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية: تتحقق سيطرة المؤسسة على الأصل بوجود ارتباط بينهما، مما يتيح للمؤسسة الحصول على هذه المنافع أو تمكين الغير منها متى شاءت، وتطبيق الرقابة الكاملة يتطلب سند قانوني قوي يؤيد الحقوق أو الخدمات و يضمن استلام المنافع المستقبلية، و لا يوجد أي مشكل هنا سوى عدم التأكد الذي يميز المستقبل، مما يجعل تحصيل هذه المنافع محل شك و بالتالي ضرورة تحديد المخاطر التي تكتنفها بتقدير معدل للخصم.
- ✓ القدرة على السيطرة على المنافع: يجب أن تكون قد نتجت عن أحداث تمت في الماضي، هذه الأحداث يمكن أن تكون عبارة عن عملية اقتناء نقدي، عملية تبادل مع أصل آخر، تحمل التزام، الحصول على أصل دون أي مقابل، و تسمح كل هذه العمليات بإثبات وجود منافع اقتصادية متوقعة للمؤسسة، و يفترض أن قيمة الأصل عند نقطة حدوث هذه العملية مساوية للمنافع الاقتصادية المتوقعة منه في المستقبل.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 22 جمادى الأولى 1429هـ الموافق ل 28 ماي 2008، ص.13.

2- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة 1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص.41.

3- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.17.

4- بلال كيموش، مرجع سبق ذكره، ص.53.

يتطلب تصنيف الأصول افتراضات معينة حول المستخدمين الرئيسيين و احتياجاتهم، و حول البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة، فكل افتراض يتفق مع تصنيف معين، و من التصنيفات الأكثر استخداماً نجد: (1)

1- تصنيف الأصول على أساس الزمن: يسمح هذا التصنيف التمييز بين الأصول طويلة الأجل التي تستخدم لأكثر من فترة محاسبية، و الأصول قصيرة الأجل التي تستخدم لفترة محاسبية واحدة، و تتميز هذه الأخيرة بسهولة تحويلها إلى نقدية في الأجل القصير من خلال استعمالها في النشاط العادي للمؤسسة أو القيام ببيعها.

2- تصنيف الأصول على أساس نقدي: يركز على أساس تغير قيمة الأصل، و من وجهة نظر اقتصادية يهدف هذا التصنيف إلى تحديد عناصر الأصول الحساسة للتغير في معدل التضخم (المستوى العام للأسعار)، و يمكن التمييز بين الأصول النقدية و هي أصول مبالغها ثابتة من حيث وحدات النقد الاسمية و يترتب على وجودها حق للمؤسسة في الحصول على عدد معين وحدات النقد في تاريخ لاحق، و الأصول غير النقدية و هي أصول قيمتها متغيرة بمرور الوقت من حيث وحدات النقد الاسمية نتيجة للظروف الاقتصادية.

3- تصنيف الأصول على أساس السيولة و القدرة على سداد الالتزامات: يقوم التصنيف التقليدي للأصول على أساس السيولة و القدرة على سداد الالتزامات، بدأ بالأقل سيولة إلى الأكثر سيولة و العكس، و تعتبر الأصول الأكثر سيولة هي الأكثر قدرة على مواجهة الالتزامات، و يناسب هذا التصنيف أكثر فئة المقرضين.

4- تصنيف الأصول على أساس وظيفي: يعتمد على افتراض استمرار النشاط الذي يركز على الإحلال الطبيعي لعناصر الأصول، و ينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من الطائف، حيث يتم تصنيف الأصل على أساس وظيفته أي على أساس الدورة التي يرتبط بها (دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال)، و بالتالي يمكن التمييز بين الأصول الثابتة التي ترتبط بالاستثمار، و الأصول المتداولة التي ترتبط بدورة الاستغلال.

5- تصنيف الأصول على أساس مالي: اعتمد هذا التصنيف حديثاً من قبل الهيئات المحاسبية، و يركز على معيار قابلية التحول إلى نقدية، و لا يتعارض مع التصنيف على أساس نقدي و لكن يمن استخدامهما معاً، و يسمح تصنيف الأصول على أساس مالي بالأخذ بعين الاعتبار عامل تقييم مختلف البنود و قائمة المركز المالي يجب أن تسمح للأطراف المستخدمة للقوائم المالية بالتعرف على ملاءة المؤسسة (اليسر المالي) و تقييم سيولتها، و يركز هذا التصنيف على تقسيم بنود الأصول إلى عناصر مالية و غير مالية.

1- بلال كيموش، مرجع سبق ذكره، ص.54-55.

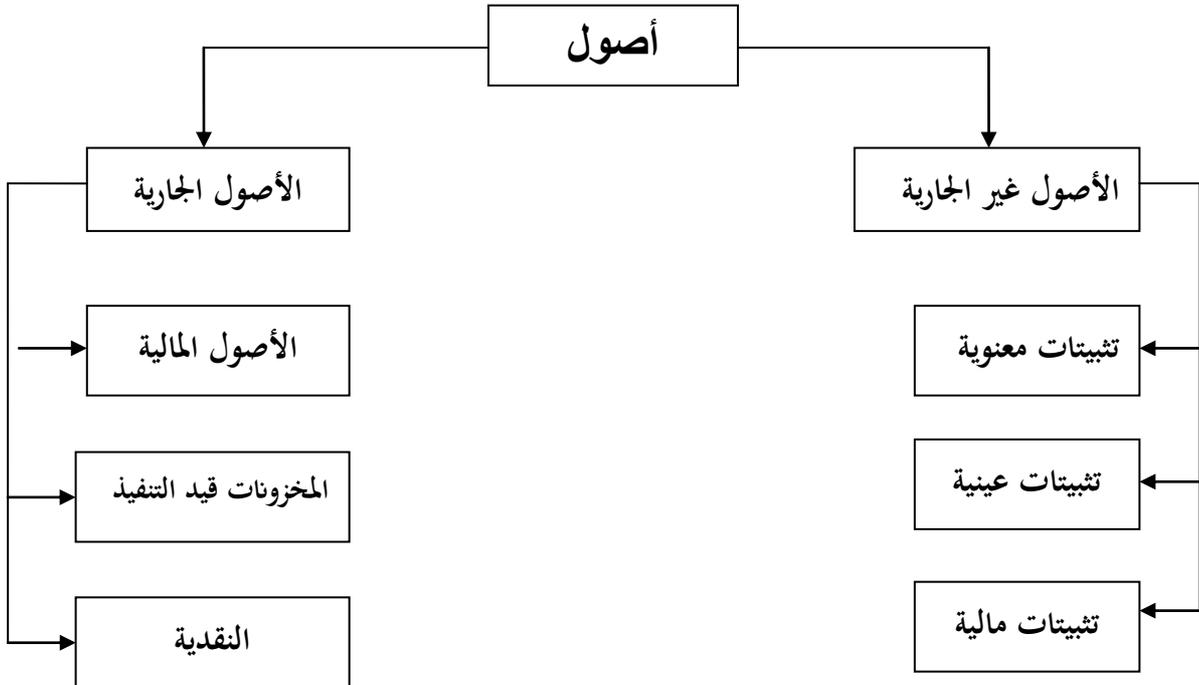
الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

6- تصنيف الأصول إلى جارية و غير جارية: يعتبر هذا التصنيف الأكثر استخداما في الممارسات المحاسبية المعاصرة من أجل تصنيف الأصول في قائمة المركز المالي، حيث يتم تصنيف عناصر الأصول إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الأصول الجارية و الأصول غير الجارية. (1)

✓ الأصول الجارية: هي أصول يرتقب الكيان امكانية إنجازها أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة الاستغلال العادي، أتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل سنته المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

✓ الأصول غير الجارية: سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني

الشكل رقم (1-1): تصنيف الأصول إلى جارية و غير جارية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الأصول غير الجارية و قواعد إدراجها

يلزم أي نشاط اقتصادي امتلاك مجموعة من المواد ذات الكيان المادي و المالي و التي يتوقع استخدامها في عملياته خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و يطلق عليها الأصول غير الجارية. (1)

أولاً: مفهوم الأصول غير الجارية

لقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها "هي الأصول المخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاط الكيان، مثل التثبيتات العينية و المعنوية أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل سنته المالية". (2)

و عرفها (م. طنيب، م. عبيدات) على أنها "تضم جميع الأصول التي لا تتحول إلى نقدية في الأجل القصير، و التي يمتلكها المشروع من أجل استخدامها و من هذه الأصول، الأصول غير الملموسة كالشهرة، الأراضي، المباني، الآلات و السيارات". (3)

كما عرفها (هيثم الزغيبي) كما يلي " يقصد بها الموجودات الثابتة و التي يستفاد من خدماتها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة، و هي تمثل مدفوعات نقدية حدثت في لحظة معينة من الزمن. (4)

بالإضافة إلى (د. كامل آل شيب) الذي عرفها على أنها "هي تلك الأصول التي يقتنيها المشروع بهدف مساهمتها في عمليات الإنتاج كالأراضي، العقارات و الآلات، و تتصف بطول عمرها الإنتاجي لأكثر من سنة، و تظهر في الميزانية بسعر الكلفة، و يتم استهلاكها خلال العمر الإنتاجي الافتراضي، و تعتمد عدة طرق للاستهلاك و من هذه الطرق أسلوب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت بقسمة قيمة الأصل على عدد السنوات العمر المتوقع أو بطريقة الاستهلاك المتناقص". (5)

أو هي باقي العناصر التي لا تتوافر على خصائص الأصول الجارية، حيث تعتبر أصولاً طويلة الأجل يحتفظ بها لفترة تزيد عن دورة محاسبية، و الغرض من الحصول عليها هو تحقيق الإيراد من خلال استخدامها في النشاط و ليس من خلال إعادة بيعها، فهي تمثل منافع اقتصادية يتم استنفادها خلال عدة دورات.

1 - محمد سامي راضي، محاسبة الأصول، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، 2011، ص.413.

2- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص.81.

3- محمد طنيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة 1، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص.62.

4- هيثم محمد الزغيبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، بدون سنة، ص.148.

5- دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص.51.

و تتميز بما يلي: (1)

- ✓ يتم الحصول عليها بغرض استخدامها بصورة مستمرة في نشاطات المؤسسة و ليس بغرض إعادة بيعها.
- ✓ يتم الاحتفاظ بها بغرض الاستثمار طويل الأجل و ليس للمؤسسة أي نية لبيعها في الأجل القصير
- ✓ تتضمن منافع اقتصادية تتوقع المؤسسة الحصول عليها في المستقبل خلال عدة دورات.

مما سبق يمكن تعريف الأصول غير الجارية على أنها الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة على المدى الطويل و لا يكون الهدف بيعها أو الاتجار بها و لكن استعمالها في العمليات بقصد الربح.

ثانيا: أنواع الأصول غير الجارية

يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الأصول غير الجارية هي:

1- التثبيتات المعنوية

1-1- مفهوم التثبيتات المعنوية: "هي عبارة عن أصل قابل للتحديد، غير نقدي و غير مادي مراقب و مستخدم من قبل المنشأة في إطار الأنشطة العادية". (2)

كما تعرف التثبيتات المعنوية على أنها " أصول غير نقدية قابلة للتعريف و لا معنى مادي لها، يجوزها كيان ما من أجل الإنتاج و من أجل تقديم السلع و الخدمات، و التأجير أو الاستعمال للأغراض الإدارية". (3)

1-2- شروط إدراج التثبيتات المعنوية: يشترط في إدراج هذا النوع من التثبيتات أن تكون :

- كلفتها قابلة للقياس بشكل موثوق.
 - يتوقع منها منافع اقتصادية مستقبلية.
- إذا لم يتوفر أحد الشرطين، تعتبر أعباء و تحمل للدورة المالية التي تم فيها الإنفاق، و تقييم وفق القواعد العامة للتقييم ، و يتم إدراجها في الحسابات عند حيازتها بشكل عام بوضع الحساب المعني 20 مدينا بتكلفة الاقتناء باعتبارها أصولا ثابتة مقابل جعل حسابات الغير و الحسابات المالية أو حساب إنتاج مثبت لأصول معنوية دائنا.

1- بلال كيموش، مرجع سبق ذكره ، ص.57.

2- هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.67.

3 - الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص.86.

3-1- حسابات التثبيتات المعنوية: و فيما يلي أهم الحسابات الفرعية المستخدمة في العمليات الخاصة بالتثبيتات المعنوية: (1)

ح/ 20: التثبيتات المعنوية.

ح/ 203: مصاريف التطوير القابلة للتطوير.

ح/ 204: برمجيات المعلومات و ما شابهها.

ح/ 205: الامتيازات و الحقوق المماثلة.

ح/ 207: فارق الاقتناء.

ح/ 208: تثبيتات معنوية أخرى.

2- التثبيتات العينية

2-1- مفهوم التثبيتات العينية:

لقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها " التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، و تقديم الخدمات، الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية ". (2)

الأصول المادية هي عبارة عن أصل مملوك من قبل المنشأة سواء من أجل تأجيره إلى الغير أو لأغراض إدارية و يفترض أن مدة استعماله تتعدى الدورة المحاسبية. (3)

فالتثبيتات العينية هي إذا الأصول أو الموجودات المادية الملموسة مثل: التجهيزات، الأراضي، المباني...، و التي تكون فترة استخدامها أكثر من سنة.

2-1- شروط إدراج التثبيتات العينية: تسجل حسابات التثبيتات العينية في الجانب المدين حين دخولها تحت رقابة الكيان سواء كانت: (4)

- بقيمة الإسهام

- بتكلفة الشراء

- بتكلفة الإنتاج

1- هوام جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص.67

2 - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، 2011، ص.72.

2- هوام جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص.40

3- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ، العدد 19، ص.57.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

إن تكلفة شراء الأصل تشمل كلا من سعر شرائه و أعباء نقله و تركيبه و الرسوم غير المسترجعة الخاصة به... الخ، أما في حالة الإنجاز الذاتي للتثبيتات العينية فإن تكلفتها تشمل كل التكاليف المباشرة و غير المباشرة المتحملة لإنتاجها، غير أن أعباء المرحلة التجريبية للتجهيزات والأعباء العامة و الأعباء الإدارية لا تدمج بتكلفة شراء أو إنتاج الأصل. (1)

إن تكلفة إزالة أو تفكيك المنشأة في نهاية فترة الاستخدام و كذلك تكلفة إعادة الموقع إلى حالته تضاف (لكن بصورة منفصلة) إلى تكلفة شراء أو تكلفة إنتاج التثبيت، و هذا إذا كان شرط إزالة المنشأة أو إعادة تهيئة الموقع الذي أقيمت عليه المؤسسة يمثل إلزاما للكيان (المادة 121-5 من ن.م.م).

إن التكاليف المالية لعملية شراء أو إنجاز التثبيتات العينية أو المعنوية يمكن اعتبارها: (2)

- أعباء عادية تخص السنة إذا أدت إلى الحفاظ على الأداء الحالي للتجهيزات.
- أما إذا أدت هذه الأعباء إلى رفع القيمة المحاسبية للتجهيزات، أي إذا كان محتملا أن هذه التكاليف ستؤدي إلى زيادة المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها المؤسسة من الأصل المعني (مثل زيادة فترة استخدام الأصل أو تخفيض تكاليف الإنتاج أو رفع إنتاجيته أو تحسين نوعية المنتجات) عندها فإن هذه التكاليف تضاف إلى الأصل أو تسجل في حساب فرعي لحساب الأصل.

إن التثبيتات التي ليس لها نفس فترة الاستخدام أو الانتفاع تسجل بحسابات مختلفة.

2-3- حسابات التثبيتات العينية: و فيما يلي أهم الحسابات الفرعية المستخدمة في العمليات الخاصة بالتثبيتات العينية: (3)

ح/20: التثبيتات العينية.

ح/211: أراضي.

ح/212: عمليات تهيئة و ترتيب الأراضي.

ح/213: مباني.

ح/215: تركيبات تقنية، معدات و أدوات صناعية.

ح/218: تثبيتات عينية أخرى.

ح/22: تثبيتات في شكل امتياز.

1 - عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.72.

2- نفس المرجع ، ص.73.

3- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ،العدد 19، ص.46.

- ح/ 221: الأراضي الممنوح امتيازها.
ح/ 222: عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي الممنوحة.
ح/ 223: البناءات الممنوح امتيازها.
ح/ 225: المنشآت التقنية، المعدات و الأدوات الصناعية الممنوح امتيازها.
ح/ 229: حقوق مانح الامتياز.
ح/ 23: التثبيتات الجري إنجازها.
ح/ 232: التثبيتات العينية الجاري إنجازها.
ح/ 237: التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها.
ح/ 238: التسيقات و الحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيتات.

3- التثبيتات المالية

3-1- مفهوم التثبيتات المالية:

هي عبارة عن دين مستحق يجب أن يتم سداه في أجل سنة واحدة أو سند أو قيمة مماثلة قرر الكيان الاحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة. (1)

كما تعرف التثبيتات المالية على أنها " القيم النقلة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع، و إنما لاستعمالها بصفة دائمة لعدة سنوات". (2)

و تصنف التثبيتات المالية إلى: (3)

✓ أصول مالية مثبتة : و هي الأسهم و السندات و الديون التي يكون للكيان القدرة و الرغبة على

الاحتفاظ بها لفترة طويلة، أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27.

✓ أصول مالية جارية : وهي الأسهم والسندات وكل الأدوات المالية الأخرى والتي تمت حيازتها بنية التنازل

عليها في المدى القصير الأجل أو متى تحققت فرصة تحقيق ربح من عملية التنازل، هذه الأصول تسجل بالحساب 50 " قيم منقولة للتوظيف"

1- نفس المرجع ، ص.11.

2- رواد صالح، الاعتراف و القياس للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص.6.

3- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.76.

3-2- شروط إدراج التثبيتات المالية:

تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها و للدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها في إحدى الفئات الأربعة الآتية: (1)

✓ سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة و أنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة.

✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بأخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.

✓ القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان و التي لا ينوي و لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدى الزبائن، و غيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من إثني عشر شهرا، أو القروض التي تزيد عن إثني عشر شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.

✓ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل و التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

تدرج في حسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، و الرسوم غير المستردة، و مصاريف البنك، و لكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب.

فهذه الفئات الأربع من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية (لكن في إطار إعداد الكشوف المالية المدججة، تكون سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة محل إعادة معالجة طبقا لقواعد إعادة الإدماج)

3-3- الحسابات الفرعية للتثبيتات المالية: (2) و فيما يلي أهم الحسابات الفرعية المستخدمة في العمليات الخاصة بالتثبيتات المالية:

ح/ 26 مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات.

ح/ 261 سندات مساهمة .

ح/ 262 سندات المساهمة الأخرى.

1- الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، العدد 19، ص.11.

2- نفس المرجع، ص.47.

- ح/ 265 سندات المساهمة المقومة بواسطة معادلة.
- ح/ 266 الحسابات الدائنة الملحقمة بمساهمات المجمع.
- ح/ 267 الحسابات الدائنة الملحقمة بمساهمات خارج المجمع.
- ح/ 268 الحسابات الدائنة الملحقمة بشركات في حالة مساهمة.
- ح/ 269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.
- ح/ 27 تثبيبات مالية أخرى.
- ح/ 271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات الأخرى المثبتة التابعة لنشاط الحافظة.
- ح/ 272 السندات التي تمثل حق دين الدائن.
- ح/ 273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة.
- ح/ 274 القروض و الحسابات الدائنة الخاصة بعقد إيجار التمويل.
- ح/ 275 الودائع و الكفالات المدفوعة.
- ح/ 276 حسابات دائنة أخرى.
- ح/ 279 تسديدات مستحقة على السندات المثبتة غير محررة.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية

أولاً: المعالجة المحاسبية للتثبيبات المعنوية:

و يتم تقييم هذه التثبيبات عند الاقتناء بشكل عام بوضع الحساب المعني (الفرعي لحساب 20) لدينا بقيمة تكلفة اقتنائه باعتباره أصلاً ثابتاً، و يقابله في الجانب الدائن حساب الغير أو أحد الحسابات المالية أو ح/731 "إنتاج مثبت للقيم المعنوية" في حالة انجاز هذه التثبيبات من طرف الكيان نفسه. و نجد ضمن هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية: (1)

ح/203- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت: يسجل قسم فرعي لحساب 20 الحساب 203 "مصاريف التنمية القابلة للتثبيت" في جانبه المدين مصاريف التنمية المقيدة في الأصل، حسب الشروط المحددة في هذا التنظيم، و يتم هذا التسجيل في الأصل في مقابل الحساب 73 "الإنتاج المثبت للأصول المعنوية" (بعد تسجيل التكاليف المطابقة لتلك الأصول في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة لنفس الفترة) و المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث و التطوير تتم وفق المراحل التالية:

1- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص.57.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

1- مرحلة تحمل العبء: (1)

XXX	XXX	ح/ الأعباء	6X
XXX	XXX	ح/ الحسابات المالية تحمل الأعباء و تسديدها	5X

2- مرحلة تحويل المصروف المتحمل إلى أصل معنوي في نهاية السنة المالية:

XXX	XXX	ح/ مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	203
XXX	XXX	ح/ إنتاج مثبت لأصول معنوية دخول مصاريف تطوير حيز الاستغلال	731

ح/ 204- برمجيات المعلوماتية و ما شابهها: يدرج في الجانب المدين لأي قسم فرعي من الحساب 20 الحساب 204 البرمجيات المعلوماتية و ما شابهها ما يأتي: (2)

كلفة شراء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات المنشأة في مقابل حساب إنتاج مثبت لأصول معنوية الحساب الفرعي من من حساب 73 (بعد تسجيل الأعباء التي تعينها في الحسابات حسب الطبيعة)

✓ عندما تقوم بجيازتها من عند الغير يتم التسجيل وفق القيد التالي:

XXX	XXX	ح/ برمجيات المعلوماتية و ما شابهها	204
XXX	XXX	ح/ الحسابات المالية حيازة برمجيات معلوماتية وفق عقد	5X

✓ و عندما يقوم بانجازها بوسائله عندها يتم جعل ح/ 204 " برمجيات المعلوماتية و ما شابهها " مدينا بدائية ح/ 731 " إنتاج مثبت لأصول معنوية " وذلك وفق القيد التالي:

XXX	XXX	ح/ برمجيات المعلوماتية و ما شابهها	204
XXX	XXX	ح/ إنتاج مثبت لأصول معنوية إنجاز برمجيات معلوماتية وفق محضر	731

1- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.69.

2- الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، العدد 19، ص.57.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

205- الامتيازات و الحقوق المماثلة و البراءات و الرخص و العلامات: عند حيازة هذه التبتيات المعنوية يتم جعل ح/205 مدينا بدائنية ح/731 "إنتاج مثبت لأصول معنوية" و ذلك وفق القيد التالي: (1)

205	ح/ الامتيازات و الحقوق المماثلة و البراءات و الرخص و العلامات	XXX
5X	ح/ الحسابات المالية	XXX

207- فارق الاقتناء (Goodwill): يسجل الحساب 207 "فارق الاقتناء" إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في اطار عملية اقتناء او إنصهار أو اندماج، و يمكن أن يكون هذا الحساب مدينا أو دائنا، و يجب أن يظهر في الميزانية ضمن الأصل المالي غير الجاري مهما يكن رصيده، و فارق الشراء هو لأصل غير معرف و عليه يجب أن يعرف لكي يميز عن التبتيات المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة. (2)

208- الأصول المعنوية الأخرى: و يتم تسجيل الأصول المعنوية في ح/ 208 التي لم يخصص المخطط المحاسبي المالي حسابا خاصا لها.
و يكون القيد كما يلي: (3)

208	ح/ الأصول المعنوية الأخرى	XXX
5X	ح/ الحسابات المالية حيازة أصول معنوية أخرى	XXX

ثانيا: المعالجة المحاسبية للتبتيات العينية

لقد ميز النظام المالي المحاسبي الجديد بين 03 أنواع من التبتيات العينية و هي:

1- التبتيات العينية: تسجل حسابات التبتيات العينية في الجانب المدين حين دخولها تحت رقابة الكيان سواء كانت:

- بقيمة الإسهام

- بتكلفة الشراء

- بتكلفة الإنتاج

أما الجانب الثاني للمعالجة و الذي نقصد به الجانب الدائن فيستخدم حسب الحالة.

1- الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، العدد 19، ص.57.

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة

3- نفس المرجع، نفس الصفحة

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

1-1- حيازة بواسطة إسهام الشركاء: نسجلها محاسبا وفق القيم التي وردت بها ضمن اتفاق المساهمة كما يلي: (1)

456	ح/ الشركاء العمليات عن رأس المال	XXX	XXX
101	ح/ رأس المال الوعد بتقديم مساهمة عينية	XXX	XXX
21X	ح/ التثبيتات العينية	XXX	XXX
456	ح/ الشركاء العمليات عن رأس المال دخول التثبيتات لذمة الكيان بواسطة إسهام وفق محضر	XXX	XXX

1-2- حيازة بواسطة اقتناء: إذا كانت التثبيتات العينية دخلت بتكلفة الشراء أي عن طريق الشراء فإن الحساب الدائن يكون ح/40 الموردون أو حسابات أخرى معينة، و يكون القيد كما يلي: (2)

21X	ح/ التثبيتات العينية	XXX	XXX
404	ح/ موردو التثبيتات حيازة أصول عينية عن طريق الاقتناء	XXX	XXX

1-3- حيازة بواسطة الإنتاج بوسائل الكيان الخاصة: لتحديد تكلفة تثبيت منتج بوسائل الكيان الخاصة نستعمل نفس المبادئ بالنسبة للتثبيتات المحازة، فتكلفة إنتاج تثبيت عيني تساوي تكلفة شراء المواد المستهلكة مضافا إليها أعباء أخرى تم استعمالها خلال العملية الإنتاجية، يعني الأعباء المباشرة و غير المباشرة التي يمكن إدراجها ضمن تكلفة إنتاج هذا العنصر و تستبعد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل.

و تدخل الأعباء ضمن تكلفة الإنتاج انطلاقا من التاريخ الذي أخذت فيه الإدارة قرار إنتاج التثبيت من أجل استخدامه مثلا كالمباني نضيف إليها مصاريف الدراسات، أتعاب المهندس المعماري، و مصاريف الهدم من أجل إعادة البناء المباشر للمبنى، وتتوقف عند وضع التثبيت في المكان و في حالة الاستخدام و ذلك تبعا للاستعمال المتوقع.

و بالنسبة لتكاليف الاقتراض المتعلقة بإنتاج التثبيت العيني ندرجها فقط عندما تفوق فترة إنتاجه السنة المالية الواحدة، و ندرج سوى التكاليف الموافقة لفترة الإنتاج.

1- نصر رجال عوادي و آخرون مداخلة بعنوان تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص.9.

2- نفس الرجوع، ص.10.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

يتم إثباتها محاسبيا وفق مرحلتين، أولها نسجل إدراج الأعباء التي تم تحميلها لأجل إنتاج هذا التثبيت، و ثانيهما نسجل فيه دخول التثبيت لذمة الكيان، و ذلك كما يلي:

XXX	XXX	ح/ الأعباء	6X
XXX		ح/ الحسابات المالية إثبات أعباء الانجاز	5X
XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية	21X
XXX		ح/ إنتاج مثبت لأصول عينية حيازة أصول عينية عن طريق الانتاج بوسائل الكيان	732

1-4- التثبيتات المحازة مجانا: نقيمتها بقيمتها العادلة عند تاريخ دخولها و في حالة عدم وجود أسعار في السوق فإن التقييم بالقيمة العادلة يتم تحقيقه إما بالقيمة التبادلية التي يتفق عليها طرفين مستقلين، و إما عن طريق سعر السوق لعنصر ذو مواصفات قريبة، و ذلك كما يلي: (1)

XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية	21X
XXX		ح/ فارق التقييم حيازة أصول عينية مجانا	104

1-5- التثبيتات المحازة في شكل إعانة: نسجلها بتكلفة حيازتها أو إنتاجها، و الإعانات المستلمة ليس لها تأثير على تقييم التكلفة الأولية لدخول الأصل، و ذلك كما يلي:

XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية	21X
XXX		ح/ إعانات التجهيز	131
XXX		أو ح/ إعانات أخرى للاستثمار	132
		حيازة أصول عينية في شكل إعانة	

1 - نصر رجال عوادي و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص.11.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2- التبittات في شكل امتياز: تكون المعالجة المحاسبية للتبittات الممنوحة في شكل امتيازات عينية و الموضوعه موضع امتياز من جانب مانح الامتياز أو من جانب صاحب الامتياز الممنوح له بجعل ح/ 22 "تبittات في شكل امتياز "مدينا، أما ح/ 229 "حقوق مانح الامتياز" فيجعل دائئا، و مما سبق يكون القيد كالتالي: (1)

XXX	XXX	ح/ التبittات في شكل امتياز	229	22X
XXX		ح/ حقوق مانح الامتياز		
		إثبات وجود التبittات الممنوحة في شكل امتياز		

3- التبittات الجارية إنجازها: إن هذا النوع من التبittات تسمى بالجارية إنجازها كونها غير متاحة، أي سيمتلكها الكيان في المستقبل، و يظهر من خلال عدة حسابات وهي التبittات غير المكتملة و الحسابات المتعلقة بالتسبيقات و المدفوعات التي يقدمها الكيان للغير من أجل اقتناء تبitt ما. أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية للتبittات الجارية إنجازها فنميز بين حالتين هما: (2)

الحالة الأولى: التبittات الناتجة عن أشغال مسندة إلى الغير و التي لم يتم الانتهاء منها عند نهاية السنة المالية حيث يسجل ح/ 23 بقيمة التبittات التي سيتم اقتناءها لدى الغير مدينا بدائنية أحد حسابات الصنف الرابع على أساس الفواتير أو كشوف الحسابات التي تقدمها هذه الأطراف و يكون القيد كما يلي:

✓ بالنسبة للتبittات المعنوية الجارية إنجازها:

XXX	XXX	ح/ التبittات المعنوية الجارية إنجازها	40	237
XXX		ح/ الموردون و الحسابات الملحقه		
		إثبات وجود تبittات معنوية جارية إنجازها		
XXX	XXX	ح/ التبittات المعنوية	237	20X
XXX		ح/ إنتاج مثبت لأصول معنوية		
		حيازة أصول معنوية عن طريق الاقتناء		

1- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.74.

2 - نصر رجال عوادي و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص.11.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

✓ بالنسبة للتثبيتات العينية الجاري إنجازها:

XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية الجاري إنجازها ح/ الموردون و الحسابات الملحقه إثبات وجود تثبيات عينية جاري إنجازها	40	232
XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية ح/ إنتاج مثبت لأصول عينية حيازة أصول عينية عن طريق الاقتناء	232	21X

الحالة الثانية: التثبيتات التي ينشئها الكيان بوسائله الخاصة و التي لم يتم الانتهاء منها عند نهاية السنة المالية، تعالج بوضع ح/ 23 مدينا بدئية ح/ 732 "إنتاج مثبت" بقيمة تكلفة إنتاج العناصر الجاري إنتاجها، لكن قبل ذلك على الكيان أن يسجل تكلفة إنتاج العناصر في المجموعة السادسة تبعا للحساب المناسب لها. (1)

✓ بالنسبة للتثبيتات المعنوية الجاري إنجازها:

XXX	XXX	ح/ التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها ح/ إنتاج مثبت لأصول معنوية إنجاز التثبيت من قبل الكيان	737	237
-----	-----	---------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

✓ بالنسبة للتثبيتات العينية الجاري إنجازها:

XXX	XXX	ح/ التثبيتات العينية الجاري إنجازها ح/ إنتاج مثبت لأصول عينية إنجاز التثبيت من قبل الكيان	732	232
-----	-----	-------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

1- نصر رجال عوادي و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص.11

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

ثالثا: المعالجة المحاسبية للتثبيتات المالية

تتم المعالجة المحاسبية للتثبيتات المالية كما يلي:

XXX	XXX	ح/ التثبيتات المالية	5X	26X
XXX		ح/ الحسابات المالية حالة التسديد الكلي		

في حالة التسديد الجزئي: في حالة سندات قيمتها الاسمية مسددة جزئيا، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين للحساب 26 "مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات" في مقابل حساب الغير أو الحساب المالي و في المقابل قسم فرعي لنفس الحساب ح/269 " عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات غير مسددة " فيما يخص الجزء المستدعى، على أن تتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء كلما تم تسديد المبالغ المستدعاة في مقابل الحسابات المالية. (1)

XXX	XXX	ح/ التثبيتات المالية	269	26X
XXX		ح/ عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة		
XXX		ح/ الحسابات المالية حالة التسديد الجزئي	5X	

1 - نصر رجال عوادي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص.12.

المبحث الثالث: أعمال نهاية الدورة للأصول غير الجارية

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم عامة حول أعمال نهاية الدورة الخاصة بالأصول غير الجارية، بالإضافة إلى قواعد معالجتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أعمال نهاية الدورة

تتلخص أعمال نهاية الدورة الخاصة بالأصول غير الجارية حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد في 03 محاور و المتمثلة في: الاهتلاك- خسائر القيمة- التنازل

أولاً: اهتلاك التثبيتات

1- مفهوم الاهتلاك: عرف النظام المحاسبي المالي الاهتلاك على أنه " هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي يتم حسابه كعبء، إلا إذا كان مدمجاً في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه".⁽¹⁾

و قد عرفته معايير المحاسبة الدولية بأنه " تخصيص أو توزيع لقيمة الأصل القابلة للاستهلاك على عمره الإنتاجي المقدر، و يحمل اهتلاك الفترة على حساب الأرباح و الخسائر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".⁽²⁾

كما يمكن تعريف الاهتلاك على أنه " عملية تخصيص تكلفة الأصل الثابت الملموس تتحول تدريجياً إلى مصروف اهتلاك يوزع على مدى عمره الإنتاجي المقدر، و ذلك بأسلوب عقلائي و مقدر".⁽³⁾

مما سبق يمكن تعريف الاهتلاك على أنه طريقة لتجديد القيم الثابتة، أي أن الهدف من حساب و تسجيل الاهتلاك هو ضمان تجديد القيم الثابتة عند نهاية عمرها الإنتاجي و ذلك بحجز مبالغ سنوية من الأرباح أي تحميل كل دورة بالعبء العائد لها.

2- العوامل التي تحدد قسط الاهتلاك: عند احتساب قسط الاهتلاك لأي أصل، يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:⁽⁴⁾

تكلفة الأصل asset cost : و تمثل تكلفة الحصول على الأصل سواء عن طريق شرائه أو تصنيعه حتى يصبح جاهزاً للاستعمال الفعلي، مضافاً إليه نفقات قد تؤدي إلى زيادة قدرته الإنتاجية في المستقبل.

1- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص.94.

2- خليل الدليمي و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بدون بلد، 2009، ص.282.

3- رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة 1، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص.259.

4- عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار السيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة 3، 2005، ص.63.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

قيمة الخردة scrap value : و هي عبارة عن المبلغ الذي ينتظر الحصول عليه عند الاستغناء عن الأصل عند انتهاء العمر الإنتاجي أو الخدمي، و عادة الفرق بين تكلفة الأصل و الثمن المتوقع قبضه عند بيع الأصل كخردة يمثل القيمة التي يجب اهتلاكها خلال عمر الأصل الإنتاجي.

العمر الإنتاجي productive live : وهو الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها استخدام الأصل، و يتم تحديدها عن طريق التقدير، فإذا كان في نية المشروع استخدام الأصل حتى يصبح عديم الفائدة فإن عمره الإنتاجي يقدر بعمر الاستفادة من هذا الأصل و بانقضاء هذه المدة يصبح عديم الفائدة. (1)

3- طرق الاهتلاك: هناك عدة طرق متعارف عليها لاحتساب قسط الاهتلاك من أهمها: (2)

✓ طريقة القسط الثابت

✓ طريقة وحدات الإنتاج

✓ طريقة الاهتلاك المتناقص

3-1- طريقة القسط الثابت:

وفقا لهذه الطريقة يوجد أسلوبان يتم احتساب قسط الاهتلاك بناءا عليهما و هما: (3)

✓ عن طريق تكلفة الأصل و الخردة و العمر الإنتاجي.

✓ عن طريق معدل الاهتلاك السنوي.

و هذه الطريقة تفترض تساوي الخدمات المستنفذة في كل فترة زمنية من عمر الأصل و بذلك يتم تحميل كل سنة من عمر سنوات الأصل بقسط ثابت و متساو من تكلفة الأصل، و ذلك بقسمة تكلفة الأصل بعد استبعاد قيمة الخردة أو النفاية على عدد سنوات عمر الأصل المقدر و ذلك على النحو التالي:

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \text{قيمة الأصل} - \text{قيمة الخردة أو النفاية} / \text{العمر}$$

حيث أن قيمة الأصل القابلة للاهتلاك = قيمة الأصل - قيمة الخردة أو النفاية

1- عبد الناصر ابراهيم نور، مرجع سبق ذكره، ص.63.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة

3- نفس المرجع، ص.64.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

و إذا اتبعنا طريقة معدل الاهتلاك فيتم احتساب نسبة الاهتلاك و ذلك بقسمة قسط الاهتلاك السنوي للأصل على التكلفة القابلة للاهتلاك كما يلي: (1)

$$\text{نسبة الاهتلاك} = (\text{قيمة الاهتلاك السنوي} / \text{قيمة الأصل القابلة للاهتلاك}) \times 100$$

أو

$$\text{نسبة الاهتلاك} = (1 / \text{العمر الانتاجي}) \times 100$$

3-2- طريقة وحدات الإنتاج:

وفقا لهذه الطريقة تحمل الفترات المحاسبية المستفيدة من خدمات الأصل جزءا من تكلفة هذا الأصل وفقا لمستوى الطاقة الإنتاجية للأصل خلال كل فترة من هذه الفترات، ويقاس مستوى الطاقة المستغلة للأصل على مدار الفترات المحاسبية المتتالية لأغراض الاهتلاك بموجب هذه الطريقة إما بمقدار عدد الوحدات المنتجة خلال تلك الفترة أو بعدد ساعات التشغيل. (2)

و يحسب الاهتلاك وفقا لهذه الطريقة حسب العلاقة التالية :

$$\text{قسط الاهتلاك} = (\text{القيمة الأصلية} \times \text{عدد الوحدات من الإنتاج خلال الدورة}) / \text{عدد وحدات الإنتاج المقدر المدة النفعية للتثبيت}$$

3-3- طريقة الاهتلاك المتناقص:

تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن الاستفادة من خدمات الأصل في بداية عمره الإنتاجي أكبر منها في الفترات الأخيرة، و عليه سيكون قسط الاهتلاك متناقصا سنة بعد أخرى، و يتم احتساب القسط السنوي بموجب هذه الطريقة على الرصيد الدفترى لحساب الأصل الثابت أي تكلفة الأصل. (3)

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = (\text{تكلفة الأصل} - \text{مجموع الاهتلاك}) \times \text{معدل الاهتلاك}$$

1 - نفس المرجع، ص.64.

2- مجّد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص.370.

3 - عبد الناصر إبراهيم نور، مرجع سبق ذكره ، ص.66.

ثانيا: خسارة القيمة

1- مفهومها: عرف النظام المالي المحاسبي خسارة القيمة بأنها " فائض القيمة المحاسبية للأصول عن قيمتها الواجبة التحصيل " (1)

يقوم مفهوم تدني الأصول على أساس القيمة الدفترية للأصل طويل الأجل، سواء كان ملموسا كالممتلكات و المعدات أو غير ملموس، حيث يجب أن تعالج على أنها غير مستردة مما يستوجب إلغاؤها، و هذا الإلغاء للقيمة الدفترية يشار إليه تحت مصطلح التدني . (2)

2- مؤشرات تدني القيمة: و تنقسم إلى قسمين هما : (3)

1-1- مؤشرات داخلية:

✓ التقادم أو التلف الفيزيائي للأصل.

✓ تغير نمط استعمال الأصل مما يؤثر سلبا على عائداته.

1-2- مؤشرات خارجية:

✓ انخفاض القيمة السوقية للأصل.

✓ تسجيل تغيرات في المحيط التقني و القانوني و الاقتصادي للمؤسسة.

✓ تطور نسب الفائدة في السوق و ما يرتبط مع هذا الارتفاع من تضخمات في نسب التحسين المستعملة

في حساب قيمة منفعة الأصول، مما يؤثر سلبا على القيمة القابلة للاسترجاع.

ثالثا: التنازل عن التثبيتات

و هو التنازل عن أي تثبيت يؤدي إلى خروجه من أصول الكيان و بالتالي غلق حسابه، و هذا التثبيت

يكون مقيما على أساس القيمة المحاسبية، التي تمثل الفرق بين قيمته الأصلية و مجموع الاهتلاكات المتراكمة.

و يعرف أيضا بأنه " فقدان المؤسسة لعنصر من عناصر التثبيتات نتيجة للبيع أو الإعفاء التهديم أو التلف ". (4)

و هناك ثلاث حالات يتم من خلالها التنازل عن منافع و خدمات الأصول و هي: (5)

- سحب الأصل

- بيع الأصل

- مبادلة الأصل

1 - الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19 ، ص.88.

2- مجد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص.381.

3- رواد صالح، مرجع سبق ذكره ، ص.10-11.

4- مداني بن بلغيث، مطبوعة مستوفات لمقياس المحاسبة المالية وفق قواعد النظام المحاسبي المالي، 2011، ص.8.

5- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، ص.381

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية

أولاً: المعالجة المحاسبية للاهلاك:

تم المعالجة المحاسبية اهلاك التثبيتات حسب أصنافها و المتمثلة أساساً في التثبيتات المعنوية و العينية وفق التسجيلات المحاسبية التالية:

1- التسجيل المحاسبي لاهلاك التثبيتات المعنوية: تقيد اهلاكات التثبيتات المعنوية في الجانب الدائن للحساب 280 " اهلاك التثبيتات المعنوية " و في المقابل تسجل محصصات الهلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي: ⁽¹⁾

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ محصصات الهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غ ج	280	681
XXX		ح/ اهلاك التثبيتات المعنوية		

2- التسجيل المحاسبي لهلاك التثبيتات العينية:

1-2- التسجيل المحاسبي لاهلاك التثبيتات العينية ح/281: تقيد اهلاكات التثبيتات العينية في الجانب الدائن للحساب 281 " اهلاك التثبيتات العينية " و في المقابل تسجل محصصات الهلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي: ⁽²⁾

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ محصصات الهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غ ج	281	681
XXX		ح/ اهلاك التثبيتات العينية		

1- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص.3.

2- بلال كيموش، مرجع سبق ذكره ، ص.115.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2-2- التسجيل المحاسبي لاهتلاك التثبيتات الموضوعه موضع امتياز ح/282: تقيد اهتلاكات التثبيتات الموضوعه موضع امتياز في الجانب الدائن للحساب 282 " اهتلاك التثبيتات الموضوعه موضع امتياز " ، و في المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي: ⁽¹⁾

		ن/12/31		
	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للسلع الموضوعه موضع امتياز	682	
XXX		ح/ اهتلاك التثبيتات الموضوعه موضع امتياز	282	

ثانيا: المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة:

تم المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة الخاصة بالأصول غير الجارية وفق التسجيلات المحاسبية التالية:
 1- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية ح/290: تقيد خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية في الجانب الدائن للحساب 290 " خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية " و في المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي: ⁽²⁾

✓ يكون التسجيل بالطريقة الأولى في حالة تكوين أو زيادة خسارة القيمة:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غير الجارية	681	
XXX		ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية	290	

✓ يكون التسجيل بالطريقة الأولى في حالة تخفيض أو إلغاء خسارة القيمة:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية	290	
XXX		ح/ استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول غير الجارية	781	

1- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص. 5.

2- نفس المرجع، ص. 6.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات العينية:

1-1- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات العينية ح/291: تقييد خسائر القيمة عن التثبيتات العينية في الجانب الدائن للحساب 291 " خسائر القيمة عن التثبيتات العينية " و في المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي: (1)

✓ يكون التسجيل بالطريقة الأولى في حالة تكوين أو زيادة خسارة القيمة:

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة للأصول غير الجارية	291	681
		ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات العينية		

✓ يكون التسجيل بالطريقة الأولى في حالة تكوين أو زيادة خسارة القيمة:

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	781	291
		ح/ استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول غير الجارية		

2-2- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعه موضع امتياز ح/292: تقييد خسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعه موضع امتياز في الجانب الدائن للحساب 292 " خسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعه موضع امتياز " و في المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي:

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للسلع الموضوعه موضع امتياز	292	682
		ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعه موضع امتياز		

1 - بلال كيموش، مرجع سبق ذكره ، ص.118.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2-3- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات الجاري إنجازها ح/293: تقييد خسائر القيمة عن التثبيتات العينية الجاري إنجازها في الجانب الدائن للحساب 292 " خسائر القيمة عن التثبيتات العينية الجاري إنجازها " و في المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات كأعباء في الجانب المدين، كما يلي:

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة للأصول غ ج	681	
		ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات العينية الجاري إنجازها	2932	
		ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها	2937	

3- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن التثبيتات المالية:

تقييد خسائر القيمة عن العناصر المالية في الجانب الدائن حسب نوع الحساب الثانوي " و في المقابل يسجل ح/686 "مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة- العناصر المالية " كعبء في الجانب المدين، كما يلي: (1)

		ن/12/31		
XXX	XXX	ح/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة-العناصر المالية	686	
		ح/ خسائر القيمة عن العناصر المالية	29X	

1- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.139.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للتنازل

إن عملية التنازل عن التثبيتات العينية قد تكون بسعر أكبر من قيمتها المحاسبية الصافية فنقول أن عملية التنازل تمت بربح و نسجله في الحساب 752 " فائض قيمة خروج أصول مثبتة غير مالية "، أما إذا تمت عملية التنازل بسعر أقل من القيمة المحاسبية الصافية للأصل الذي تم بيعه فنقول أن عملية التنازل تمت بخسارة و التي تسجل بالحساب 652 " نواقص قيمة خروج أصول مثبتة غير مالية ".⁽¹⁾

تتم المعالجة المحاسبية للتنازل الخاصة بالأصول غير الجارية وفق التسجيلات المحاسبية التالية:

1- التنازل عن التثبيتات المعنوية:⁽²⁾

✓ في حالة تحقيق فائض قيمة عن عملية التنازل:

		12/31/ن		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	أو ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462	
	XXX	ح/ اهتلاك التثبيتات المعنوية	280	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية	290	
XXX		ح/ التثبيتات المعنوية	20	
XXX		ح/ فوائض قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية التنازل عن التثبيتات المعنوية بفائض قيمة	752	

✓ في حالة تحقيق ناقص قيمة عن عملية التنازل:

		12/31/ن		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	أو ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462	
	XXX	ح/ اهتلاك التثبيتات المعنوية	280	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية	290	
	XXX	ح/ نواقص قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	652	
XXX		ح/ التثبيتات المعنوية	20	
		التنازل عن التثبيتات المعنوية بناقص قيمة		

1 - عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره ، ص.135.

2- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص.8.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

2- التنازل عن التثبيتات العينية: (1)

✓ في حالة تحقيق فائض قيمة عن عملية التنازل:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	أو ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462	
	XXX	ح/ اهتلاك التثبيتات العينية	281	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	291	
XXX		ح/ التثبيتات العينية	21	
XXX		ح/ فوائض قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية التنازل عن التثبيتات العينية بفائض قيمة	752	

✓ في حالة تحقيق ناقص قيمة عن عملية التنازل:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	أو ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462	
	XXX	ح/ اهتلاك التثبيتات العينية	281	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	291	
	XXX	ح/ نواقص قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	652	
XXX		ح/ التثبيتات العينية التنازل عن التثبيتات العينية بناقص قيمة	21	

1- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص.9.

الفصل الأول: الاستثمار في الأصول غير الجارية

3- التنازل عن التثبيتات المالية: (1)

✓ في حالة تحقيق فائض قيمة عن عملية التنازل:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن المساهمات	296	
XXX		ح/ مساهمات و حسابات دائنة	26	
XXX		ح/ الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية التنازل عن التثبيتات المالية بفائض قيمة	767	

✓ في حالة تحقيق ناقص قيمة عن عملية التنازل:

		ن/12/31		
	XXX	ح/ الحسابات المالية	5X	
	XXX	ح/ خسائر القيمة عن المساهمات	296	
XXX		ح/ الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	667	
XXX		ح/ مساهمات و حسابات دائنة التنازل عن التثبيتات المالية بناقص قيمة	26	

1- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص.10.

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال دراستنا للفصل الأول على المفاهيم المختلفة للاستثمار، حيث يعد نوعا من الإنفاقات و هو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل، بالإضافة إلى التعرف على الأصول غير الجارية بمختلف أنواعها المعنوية ، العينية و المالية حيث تعتبر أصولا يحتفظ بها لفترة تزيد عن دورة محاسبية، و الغرض من الحصول عليها هو تحقيق الإيراد من خلال استخدامها في النشاط و ليس من خلال إعادة بيعها، بالإضافة إلى قواعد إدراجها و معالجتها في نهاية الدورة، كما توصلنا إلى أن عمليات المعالجة المحاسبية في المؤسسة تعتبر أداة رئيسية لمعرفة ما يجري داخلها بصفة مستمرة و دائمة، و إعطاء صورة دقيقة لكل المهتمين بشؤونها داخليا و خارجيا.

الفصل الثاني :

الأداء المالي في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً و هاماً بالنسبة للمؤسسات، و بالشكل العام يمثل القاسم المشترك لاهتمامات المفكرين و الباحثين، و هذا من منطلق أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية، و نجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة و فعالية أداؤها، و عليه نجد أن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص إلا بتحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أداؤها المالي، إذ يدل هذا على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الجيد للموارد المتاحة لديها، من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة.

و من هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، و أدوات تقييمه للمؤسسة الاقتصادية و نسعى أيضاً إلى توضيح العلاقة بين الأصول غير الجارية و الأداء المالي، و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: الأسس النظرية للأداء المالي المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي و علاقته بالاستثمار في الأصول غير الجارية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية لمختلف المؤسسات، حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات محددة، بهدف تحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة، وهذا المبحث يتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول الأداء في المؤسسة الاقتصادية يليه ماهية الأداء المالي في المؤسسة و في المطلب الأخير العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

إن مصطلح الأداء ليس حديثا حيث توجد عدة دراسات وأبحاث من الناحيتين النظرية و التطبيقية، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه، و تعود أسباب تنوع و اختلاف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، متطور ومتعدد المكونات.

أولا: نشأة ومفهوم الأداء:

يعود أول ظهور لكلمة أداء "performance" لحوالي سنة 1300م، و هي مشتقة من الفعل "perfourmen" و هو مصطلح انجليزي الأصل ليظهر بعد ذلك بحوالي سبعين سنة بالكتابة "performen" استنادا إلى اللغة اللاتينية من الفعل "performir"، و لقد كانت كلمة أداء في ذلك الوقت بمعنى تأدية عمل، فاللغة الانجليزية هي التي أعطت له معنى واضح "to perform" ألا و هو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بنجاح.⁽¹⁾

سيتم عرض بعض التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء من خلال ما يلي:

- 1- تعريف (R.le Duff): "أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة، بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة و الفعالية معا".⁽²⁾
- 2- الأداء يمثل نشاط شمولي مستمر، الذي يعكس نجاح المؤسسة و استمراريتها و قدرتها على التكيف مع البيئة وفق أسس ومعايير محددة، تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها، و على ضوء الأهداف طويلة المدى.⁽³⁾
- 3- تعريف (عبد المحسن توفيق): "هو عمل و إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسيطرة، و منه يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها".⁽⁴⁾

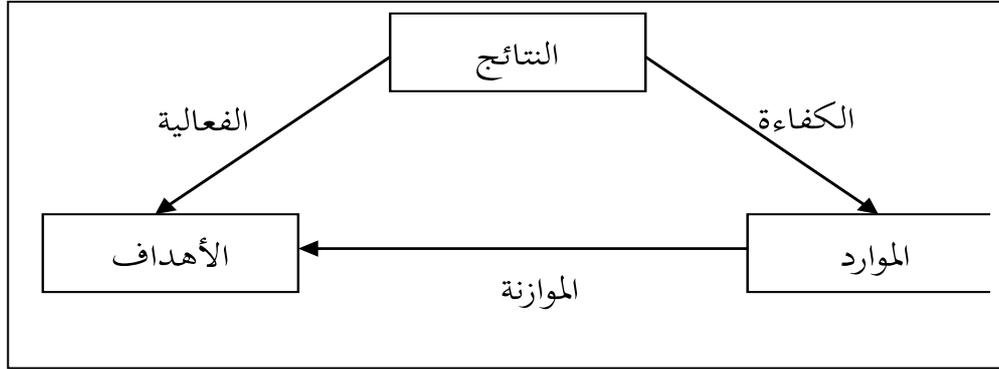
1- رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية مؤسسة ملينة نوميديا-قسنطينة -مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2011، ص. 06.

2- Robert le Duff, *encyclopédie de la gestion et du mangement*, paris, 1999, p.897.

3- عبد الوهاب شمام وكميلية بوكرة، دور المؤشرات المالية والاستراتيجية في قياس أداء المؤسسة، ورقة مقدمة إلى المنتدى حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، المسيلة، يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، بدون صفحة.

4- عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص.03.

4-تعريف (B. Anemie): " أنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر النتائج و الموارد و الأهداف " (1) و التي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:
الشكل رقم (1-2): العناصر المكونة للأداء حسب برتلي.



Source : Bartolie Annie, **Le mangement dans l'organisation publique d'édition** Dunod, paris, 1997, p 78.

يتضح من خلال الشكل السابق أن تحقق الأداء مرتبط بتحقيق الفعالية بين النتائج و الأهداف، بالإضافة لوجود الكفاءة بين النتائج و الموارد المتاحة لدى هذه المؤسسة، و بهذا تكون هناك موازنة و ملائمة بين الموارد و الأهداف، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

ثانيا: أشكال الأداء

إن تحديد أنواع الأداء يفترض إختيار معيار للتصنيف، و نظرا لتعدد معاني مصطلح الأداء و مجالات استعماله و ارتباطه بالمؤسسة و كل ما يحيط بها، فيمكن تحديد أشكاله حسب معيار مصدر الأداء، حيث يضم هذا الأخير نوعين هما: الأداء الداخلي و الأداء الخارجي.

1 - الأداء الداخلي

ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد و أداء مجمل الظروف و القوى التي توجد داخل حدود المؤسسة، وهو ما ينتج أساس من التوليفة التالية: (2)

1-1- الأداء البشري: يتمثل في أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

1- Bartolie Annie, **Le mangement dans l'organisation publique**, l'édition dunod, paris, 1997, p .78.

2- Bernrad Martory, **control de gestion social**, libraires vuibert, paris, 1999, p. 236

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1-2- الأداء التقني: و يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، و ذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصل.

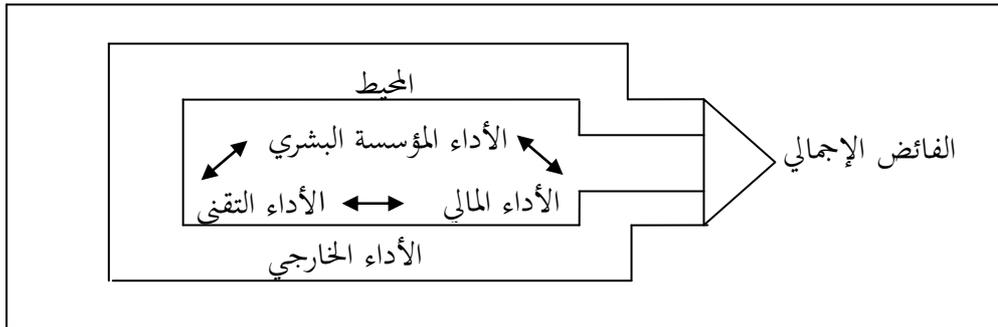
1-3- الأداء المالي: و يكمن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية، لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية ومادية.

2- الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات و التقلبات الخارجية، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، و تتبادل المؤسسة التأثير بحيث تستمد وجودها و تطورها و قوتها من مجموع المتغيرات و الأبعاد المحيطة بها. (1)

إذن فكل هذه المتغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب، و ذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، و يمكن توضيح النوعين السابقين (الأداء الداخلي و الأداء الخارجي) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الأداء الداخلي والأداء الخارجي.



Source : Bernard Martory, *control de gestion social*, libraires Vuibert, Paris, .1999, p .237 .

من خلال الشكل السابق يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة الفائض الإجمالي المحقق، فالأداء الداخلي يمكن تطويره و بالتالي يشكل فرصة للمؤسسة، عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المؤسسة بعد أن كان فرصة ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية و بقائها مرهون بالأداء الداخلي.

1- أسماء بوكسكاس وسمية جاب الله، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، 2012، ص.21.

ثالثاً: مفهوم تقييم الأداء

تناولت العديد من المؤلفات مصطلح تقييم الأداء و ذلك حسب وجهة نظر كتابها و مجالات اهتماماته

و من أهم التعاريف ما يلي:

1-تعريف (مدحت القريشي): "هو دراسة و تقييم نشاط المؤسسة، لقياس النتائج المحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً، و ذلك للوقوف على أداء المؤسسة و الانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها".⁽¹⁾

2-تعريف (عبد الرحمان ثابت وجمال الدين مرسي): "تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة، و هي ضرورية من أجل التحقق من قيام المؤسسة فعليا بإنجاز ما تم التخطيط له من أهداف، و يعتمد جوهر عملية التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج و الأهداف المرغوب في تحقيقها".⁽²⁾

3-تعريف (سالم الصالح): "أنه القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة، و يعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناء على المعايير الموضوعية، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة و الضعف، من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المؤسسة مسبقاً".⁽³⁾

4-تعريف (أبو الفتوح. فضالة): "يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة".⁽⁴⁾

5-تعريف (منصور حامد): "التأكد من كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، من خلال مدى جودة الأداء و اتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة، مما يحقق الأهداف المرجوة".⁽⁵⁾

من خلال هذه التعاريف يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو تقييم الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة معينة، بحيث أنها تكون عملية مقارنة بين الأداء الفعلي من خلال النتائج المتحصل عليها و الأداء المخطط له، من خلال الأهداف المخطط لها مسبقاً، و ذلك لتحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرين من اتخاذ القرارات التصحيحية.

1- مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة 1، دار وائل، الأردن، 2009، ص. 128.

2- جمال الدين مرسي وعبد الرحمان ثابت، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة 1، دار الجامعة، مصر، 2003، ص. 118.

3- صالح عادل ومؤيد السالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، الطبعة 1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص. 10.

4- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر، مصر، 1995، ص. 23.

5- ثناء فراج عطية ومنصور حامد محمود، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة التعليم المفتوح، مصر، 1994، ص. 77.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الأداء هو نتيجة سواء كانت جيدة أو سيئة لعمل معين ، وعادة ما يمثل أداء المؤسسة الاقتصادية بنتائجها المالية، و في هذا المطلب سيتم توضيح مفهوم الأداء المالي للمؤسسة و أهميته، و هذا بعد التطرق في المطلب الأول على مفهوم الأداء و كذا تقييمه.

أولاً: تعريف الأداء المالي

يمكن تعريف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرض جملة من التعاريف كما يلي:

1-تعريف (السعيد فرحات جمعة): "على أنه أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تظهر الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل". (1)

2-تعريف (إلياس بن ساسي): "هو تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستمرار في مستوى الأداء". (2)

3-تعريف (فلاح حسن الحسني): "يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل، حيث يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستقاء إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، و يعد وصف لوضع المؤسسة الاقتصادية و تحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، و يعكس كذلك السياسة التمويلية للمؤسسة". (3)

و يتمثل الأداء المالي للمؤسسة في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي، و هي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية، و الخطة المالية الناجحة هي التي يكون لتأثيرها إيجابياً في قيمة المؤسسة. (4)

و من هنا يمكن إعطاء تعريفاً شاملاً لمفهوم الأداء المالي، و الذي يتمثل في قدرة المؤسسة على تجسيد جانبها من أهدافها المسطرة في نتائج فعلية، و التي تحققها المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة في ظل ظروف بيئتها الخارجية.

1- جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة 1، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص. 37.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص. 60.

3- حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة 2، دار وائل، الأردن، 2003، ص. 234.

4- رقية شطبي، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

للأداء المالي أهمية بالغة، و التي تنبع من خلال أهدافها و يمكن أن تلخص فيما يلي: (1)

- تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات، ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف فيها و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترتيب القرارات المالية للمستخدمين.

- متابعة أعمال المؤسسات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها، و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب، من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءات التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة، للحفاظ على الاستمرارية، البقاء و المنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: (2)

- يمكن للمستثمرين من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم.

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات، و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية: (3)

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة لغرض تعظيم قيمة المؤسسة و ثروة المساهم.
- ✓ تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات.
- ✓ تقييم تطور نشاط المؤسسة لغرض معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية.
- ✓ تقييم تطور حجم المؤسسة بهدف تزويدها بمجموعة من المميزات ذات أبعاد اقتصادية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.
- ✓ تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.
- ✓ تقييم التوزيعات لمعرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

1-جمعة السعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص. 190.

2-دونالد روتز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، الطبعة 1، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص. 17.

3-Anaud Thausron, Évaluation des Entreprises : Technique de gestion édition économie, paris, 2005, p. 25.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر و بشكل كامل على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية خلال القيام بنشاطها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصدرها، و من خلال هذا المطلب يتم التركيز على بعض العوامل و التي يمكن تلخيصها كما يلي: (1)

أولاً: الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والمسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة.

حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية في المؤسسة، فالوظائف الإدارية و التمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي في عدد الفروع والموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، و ذلك عن طريق تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً: المناخ التنظيمي

يقصد بالمناخ التنظيمي وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار، و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري و يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة و أهدافها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء. أما توجيه الأداء هو مدى تأكيد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء.

ثالثاً: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة. و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع، من تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب و التي تكون وفقاً للمواصفات التي يطلبها المستهلك و تكنولوجيا المستمر التي تلتمز بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و نشاطاتها، و التي تكون منسجمة مع أهدافها و خططها، و ذلك بسبب أنها من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات.

1- مُجّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، الأردن، ص. 46-50.

رابعاً: الحجم

يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث توجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات و إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلباً، فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً، و منه يصبح أداؤها أقل فعالية كما يمكن أن يؤثر الحجم إيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين المهتمين بالشركة. وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات، و قد تبين أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية. (1)

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع الاقتصادي يعتبر ضروري جداً، لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها و سياساتها و قراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة لتعزيزها و مواقع الضعف للتخلص منها، و في هذا المبحث يتم تناول في المطلب الأول مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته، و في المطلب الثاني بعنوان الأجهزة المسؤولة عن تقييم الأداء المالي و أهدافه و أخيراً التركيز على مصادر المعلومات و القوائم المالية المستخدمة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته

في هذا المطلب يتم عرض مفهوم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مع إبراز أهميته داخل المؤسسة في تحسين مستوى أداء المؤسسة و التعزيز من قدراتها.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من التعاريف منها:

1-تعريف (السعيد فرحات جمعة): "يعني تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، و بمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً". (2)

2-تعريف (ع.م.زهودة): "مرحلة من مراحل العملية الإدارية يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة، و غالباً ما تستخدم المقارنة بينما هو قائماً فعلاً أو محقق فعلاً، و بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة". (3)

1- مُجّد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص.51.

2- جمعة السعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص.3.

3- عبد الملك زهودة، الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية العدد الأول نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، ص.87.

3-تعريف (Anoud Thausron): "تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح".⁽¹⁾

4-تعريف (دادن و كماسي): " التعبير عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة ".⁽²⁾

مما سبق نستنتج أن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، فهو عبارة عن عملية تشخيص للصحة المالية ، و يكون ذلك بمقارنة الأداء المالي المحقق بما هو مخطط له من أجل الوقوف للنقص في الأداء المالي.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

ينظر لعملية تقييم الأداء المالي لمنشأة الأعمال على أنه عملية مراقبة الأداء، حيث يضم تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المؤسسة، و فيما يلي يمكن أن تناول أهمية تقييم الأداء المالي:⁽³⁾

1- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها، بغية تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة، و بالتالي فهو أشمل من أي منهما، و في كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء و الاستمرار في العمل.

2- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة، لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية و موضوعية.

3- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، و ذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى و مكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة.

4- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المنشآت المختلفة، و هذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها المالي.

5- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة و تحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.

1- Anaud Thausron, opcit , 2005, p. 23.

2- عبد الغني دادن و محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 2005، ص. 304.

3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة 2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 92.

- 5- تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ. (1)
 - 6- تساعد مؤشرات تقييم الأداء للمستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات، التي يتم إكتشافها حتى يمكن إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها، كما يساعد في إظهار جوانب القوة و الضعف في المؤسسة، و هذا يؤدي بالمسؤولين على تقوية جوانب القوة و يعملون على تقليل جوانب الضعف. (2)
 - 7- تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و ذلك من خلال تحديد مدى تمتع المؤسسة بالكفاءة و الفعالية اللازمتين و كذا تحديد العناصر الكفؤة لتعزيز مكانتها و العناصر غير الماهرة للعمل على تأهيلها و تدريبها. (3)
- مما سبق فإننا نستنتج أن تقييم الأداء المالي يحتل مكانة بالغة الأهمية، لهذا فإن تقييم الأداء يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث أنه يوفر للإدارة معلومات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة و إلزامها بضرورة التعديل المستمر لخططها و سياساتها و قراراتها.

ثالثا: مجالات تقييم الأداء المالي

تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال، و يمكن عرضها فيما يلي: (4)

1- الميدان المالي:

و هو القاسم المشترك بين جميع الكتاب و المهتمين، إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسات مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق المؤسسة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركز تنافسيا قويا و يفتح المجال أمام المؤسسة، و أهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي.

2- ميدان الأداء غير المالي:

يركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس أداء المؤسسة، و يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية و تقديم منتجات جديدة و فاعلية العملية التسويقية و الإنتاجية و غيرها من المؤشرات، فالاعتماد على المقاييس المالية وحدها لا يعطي صورة متكاملة الأبعاد حول المنشأة، و بالتالي فإن الاهتمام العالي بأداء المؤسسة يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملية و المالية.

1- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي، ملتقى حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي

وتحدييات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص.1.

2- مجيد الكوفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 43.

3- عبد الباري إبراهيم درة وناصر محمد سعود جرادات، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص. 276.

4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص.93-94.

4- ميدان الفاعلية التنظيمية:

و مضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل و تحقيق الأهداف، و يمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح و هامش الربح، معدل العائد عن الاستثمار و رضا العاملين، و توجهات المديرين و استيعاب نشأة التطور و الإبداع التقني و غيرها من المقاييس.

و على وفق هذا التحديد لهذه المجالات فإننا نركز في منهجية بحثنا على الأداء المالي ضمن بعده المتعدد دون الاهتمام بالميادين الأخرى.

المطلب الثاني: الأجهزة المسؤولة عن عملية تقييم الأداء المالي وأهدافه

تقوم عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مستعينة في ذلك بمجموعة من الأجهزة المسؤولة و في هذا المطلب يتم التعرض لهما.

أولاً: الأجهزة المسؤولة عن عملية تقييم الأداء المالي

يقوم بتقييم الأداء المالي عدة أجهزة، سواء كانت أجهزة تابعة من الوحدة ذاتها لإجراء الرقابة الذاتية أو أجهزة خارجية تقوم بالرقابة على أعمال المؤسسة. إن الرقابة الذاتية للمؤسسة على أدائها تهدف إلى تحسين مستوى هذا الأداء و اتخاذ القرارات السليمة و رسم السياسات للوصول لتحقيق الأهداف المرسومة. التي تستهدف التعرض على مواطن الضعف و القوة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى العاملة في النشاط نفسه.

فالمؤسسة عندما تراقب أداء عناصر إنتاجها من عمال و آلات و تمويل باستخدام أسلوب التحليل المالي، فإنها تتعرف بذلك على تطور الكفاية الإنتاجية لهذه العناصر معبراً عنها بالنقود مع قياس درجة ملائمة الاستخدام الاقتصادي للمصادر الإنتاجية المتاحة، و بالتالي يمكن للمؤسسة التعرف على ما أحرزته من تقدم مادي معبراً عنه برقم الربح في نهاية الفترة المالية. (1)

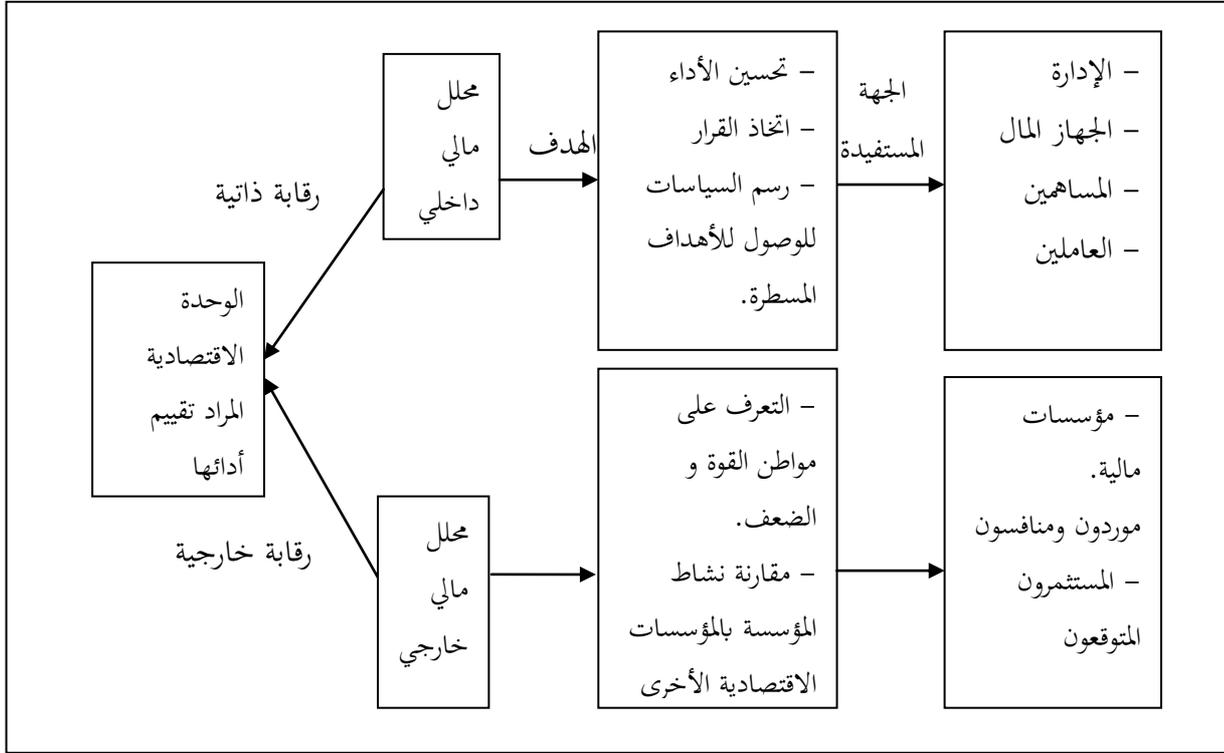
فالقراء الخارجيون هم كل ذا مصلحة حالية أو محتملة مثل حملة الأسهم، مراقب الحسابات، البنوك، الأجهزة و المصالح الحكومية، الموردون، العملاء، المستثمرون، المنافسون. (2)

مما سبق تم القيام بمحاولة شرح الأجهزة المسؤولة عن عملية تقييم الأداء المالي في الشكل الآتي:

1- طاهر محسن منصور الغالي وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 38-39

2- علي السلمي، مؤشرات التحليل المالي للمدير العصري: كيف نقرأ ميزانية، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص. 36.

الشكل رقم (2-3): الأجهزة المسؤولة عن عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

إن التطرق لدراسة أهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات و معايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، و بصفة عامة يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى إلى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة و اليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة، و يعتبر هذا الأخير جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

1- السيولة واليسر المالي:

معرفة المركز المالي للمؤسسة يمكن الإدارة من اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، زيادة على هذا فإن كان الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة، فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها. (1)

1- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص. 21-22.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة -المخزونات- و القيم القابلة للتحقيق- إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات قصيرة الأجل. (1)

2- التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، و يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة، التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها. (2)

و من التعريف يتضح لنا أن رأس المال الثابت و المتمثل عادة في الاستثمارات، يجب أن تمول عن طريق الاموال الدائمة -رأس المال الخاص مضاف إليه الديون طويلة و المتوسطة الأجل- (3)

3- المردودية:

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، و يرى بأنها هدف من الأهداف أو المجالات التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها. (4)

و المردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية و الرأس المال المالي و يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية و بصفة عامة إهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية. (5)

4- إنشاء القيمة

تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون لتوظيفات أخرى أكثر مردودية. (6)

1- Peyrard Josette, **Analyse financière**, libraire Vuibert, paris, p. 201.

2- جمعة السعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص. 247.

3- آمنة بوطالب، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012/2011، ص. 19.

4- عبد الرحمان معطى الله، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013/2012، ص. 41.

5- Peyrard Josette, **opcit**, p. 10-11.

6- Alain Capiez, **Élément de gestion financier**, Masson, 4edition, paris, 1994, p. 121.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق و يشترط للمعلومات أن تكون بالجودة و في الوقت المناسب، و تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية و يقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة، و التقسيم الذي سيتم إتباعه في هذا المطلب هو مصادر خارجية و المصادر الداخلية.

أولاً: مصادر المعلومات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

1-المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، و هذه المعلومات يمكن تصنيفها على نوعين من المعلومات:⁽¹⁾

1-1-المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور، و تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها.

1-2-المعلومات القطاعية: تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع و نشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات، ثم يضعها في حسابات مجمعة و بعدها يستخلص منها نسب و معلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب فهذا النوع من المعلومات، عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادي الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الإنترنت، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية كالجائر و بالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جداً.

2-المصادر الداخلية:

تمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموماً في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة و تتمثل في مختلف القوائم المالية من:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة.
- تقرير المدقق الحسابات و التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل: التوقعات و التنبؤات.

1- جمعة السعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

ثانيا: القوائم المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي

تعد القوائم المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات، و نظرا لأن القوائم المالية هي التي تعرض المعلومات.

1 - تعريف القوائم المالية:

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

-تعريف (فالتر وروبرت): "بأنها الوسائل التي بموجبها تنقل الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للوحدة الاقتصادية".⁽¹⁾

-تعريف (مصطفى عقاري): "هي الكشوف و الجداول المالية التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة الأصل و الإلتزامات ميزانية المؤسسة، و من جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية".⁽²⁾

و من خلال التعاريف يمكن القول أنها وسيلة من الوسائل المعتمدة في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة. و التي من خلاله ستمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و ما حققته من نتائج.

2-أهمية القوائم المالية: من خلال التعاريف الواردة عن القوائم المالية، تظهر أهمية هذه الأخيرة في ثلاث رئيسية نوجزها فيما يلي:⁽³⁾

2-1-أداة الاتصال: فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه، فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة و المستثمرين فيها.

- وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة و الموردين، العملاء، البنوك...إلخ.

2-2-وسيلة في تقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها، و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها و تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.

- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة و كيفية استغلال مواردها.

1- روبرت ميجسن و فالتر ميجسن، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، السعودية، 1983، ص. 43.

2- مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر، ص. 15.

3- أحمد بن فليس، المحاسبة المعمقة، مطبوعات جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص. 30.

2-3- وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة و مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات. حيث تستعمل فيما يلي: (1)

- تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إستغلال الموارد في المستقبل.

- تستعمل من قبل الأطراف الذين تربطهم علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردون، العملاء، البنوك.

إن هدف القوائم المالية يتمثل بصفة رئيسية في خدمة المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة على إمكانية الحصول على معلومات، و الذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات على النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

3- أهداف القوائم المالية:

تكمن أهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF فيما يلي: (2)

- الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

- توفير المعلومات للمستثمرين و الدائنين و المفيدة لأغراض التنبؤ و المقارنة و تقييم التدفقات المالية المحتملة

- تزويد المستخدمين بالمعلومات الكافية لغرض تمكينهم من إجراء التنبؤات و المقارنات و تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل.

- توفير معلومات وقائية و تفسيرية عن العمليات و الأحداث الأخرى، التي تساعد في التنبؤ و المقارنة.

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المؤسسة على الاستخدام الكفاء و الفعال للموارد الاقتصادية المتاحة بغرض تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة.

- تقديم قائمة المركز المالي مفيدة لأغراض التنبؤ و المقارنة و تقييم القدرة الإدارية للمؤسسة، و يجب أن تقوم المعلومات التي تحتوي على القوائم الخارجية ذات الغرض لإعطاء مؤشرات تاريخية تعكس قدرة المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة أمامها و قدرتها على تحقيق الدخل و توليد التدفقات النقدية و كفايتها.

- تقديم قائمة الدخل الدوري المفيدة لأغراض التنبؤ و المقارنة و تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل في المستقبل

- تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في عمل تنبؤات و مقارنة و تقييم القدرة المالية للمؤسسة.

- أحد الأهداف الخاصة بالمؤسسات الإدارية أو المؤسسات الاقتصادية غير الهادفة للربح هو توفير معلومات مفيدة لتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فعاليتها.

1- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية للأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص. 13.

2- عبد المنعم بدوي، القوائم المالية وفق المحاسبة الدولية ودورها وأهميتها في عملية إتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص علوم مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2010، ص. 76-77.

4-أنواع القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والجدير بالإشارة أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد بين القوائم المالية الواجب إنجازها سنويا، و التي تتمثل فيما يلي: (1)

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

4-1-الميزانية: و تعتبر أهم القوائم المالية و هي خلاصة التطبيق العلمي لمبادئ المحاسبة، كما تمثل صورة للأوضاع المالية في المؤسسة لحظة إعدادها. (2)

- جاء في المادة 32 من المرسوم 08-156 الصادرة في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق احكام القانون 07-11 تعريف الميزانية كما يلي " تحدد الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول و الخصوم بمعنى عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية و الفصل بين العناصر الجارية و غير الجارية" (3)

إذا فالميزانية تصنف الأصول إلى عناصر جارية و غير جارية و الخصوم إلى أموال خاصة و خصوم جارية و غير جارية، فالأصول الجارية تظهر فيها الأصول التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، و كذا التي يتم اقتناؤها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير، بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية، أما الأصول غير الجارية فتتمثل في الأصول الثابتة العينية و المعنوية و المالية، في المقابل نجد الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فهي ضمن الخصوم غير الجارية.

4-2-جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و النواتج المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية. و لا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية.

4-3-جدول سيولة الخزينة: الغرض من جدول السيولة هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المحصلات و المدفوعات النقدية خلال الفترة، أي معرفة مصادر الأموال و فيما استعملت ومقدار التغير في رصيد النقدية و تحديد الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية. (4)

1- السعيد قاسمي، عباس فرحات، النظام المحاسبي المالي ومدى تنميطه مع المعايير الخاسبية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الخاسبية الدولية، جامعة الوادي، 17، 18 جانفي 2010، ص. 09.

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة 1، الورق للنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص. 259.

3- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

4- علي أرجال، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، جوان 2003، ص. 07.

و يقدم المعلومات حول مداخيل و مخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها. و مختلف التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملية أنشطة الاستثمار. (1)

4-4- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يمثل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل بند من البنود التي تتشكل منه رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة من خلال السنة المالية. (2)

4-5- القوائم المالية الملحققة: قوائم مالية إضافية تقوم المؤسسات بإعدادها بناء على توصيات معينة أو بصورة اختيارية لمواجهة ظروف معينة أو توفير معلومات محاسبية، و هذه القوائم الملحققة ضرورة نظرا لكونها تكمل القوائم المالية الأساسي و توفر معلومات لا يمكن توفرها في القوائم المالية الأساسية، و مثال ذلك ملحق القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري. (3)

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي و علاقته بالاستثمار في الأصول غير الجارية.

تستخدم المؤسسة مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي لها، و تتمثل هذه المؤشرات في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، و سنتناول في هذا المبحث المطلب الأول بعنوان النسب المالية و يليه مؤشرات التوازن المالي في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث و الأخير سنتناول العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أكثر أدوات المراقبة المالية إفادة، حيث تقدم للمحلل المالي أدوات لقياس كافة جوانب أداء المؤسسة من خلال المعلومات التي يحصل عليها من سياسات المؤسسة التشغيلية والتمويلية، و سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النسب المالية و كذا إبراز أهميتها.

أولاً: مفهوم النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، كونها تلقي الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية.

1- مصطفى عقاري، مرجع سبق ذكره، ص.30.

2- أحمد التيجاني بلعوسي، النظام المحاسبي المالي، الطبعة 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 94.

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص. 38-41.

و توجد عدة تعاريف يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1- تعريف (مُجّد الصالح الحناوي): " تعرف النسب رياضيا على أنها علاقة ثابتة بين رقمين".⁽¹⁾
 - 2- تعريف (عبد الغفار حنفي): " تعتبر النسب علاقة بين متغيرين، أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام، إذ تستخدم في تقديم دلالات على محتويات القوائم المالية و التقارير المحاسبية الأخرى، و النسب هي عبارة عن مؤشرات كمية يسترشد بها المحلل المالي عن طريق إلقاء الضوء على الجوانب المتعددة لأعمال المؤسسة".⁽²⁾
- و من هنا يمكن القول أن النسب المالية هي نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة أو من قائمة أخرى، بحيث يكون أحدهم مقاما و الثاني بسطا، و هذه النسبة ذات مدلول و معنى إذا كان أرقام المقام و البسط ذات علاقة سببية.

ثانيا: أهمية النسب المالية:

تكمن أهمية النسب المالية فيما يلي:⁽³⁾

- ✓ إمكانية احتسابها ببساطة ويسر
- ✓ تقدم و تكشف بيانات و معلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- ✓ نتائجها تعرض بصفة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة.
- ✓ مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- ✓ تقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية و تخطيط أداء المؤسسة في المستقبل.
- ✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

ثالثا: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة، حسب مصادر المعلومات و حسب الهدف من التحليل، و يعتبر التصنيف الأكثر استخداما في أوساط المستفيدين و المحللين الماليين التصنيف وفق النشاط أو المهمة المراد تقييمها، حيث تصنف إلى:⁽⁴⁾

- ✓ النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل (نسب السيولة Liquidity Ratios).
- ✓ النسب التي تقيس درجة المديونية (نسب الرفع و التغطية Leverage Ratios).
- ✓ النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل (نسب النشاط و الدوران Activity Ratios).
- ✓ النسب التي تقيس الربحية و العائد (Profitability Ratios).

1- مُجّد الصالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص. 49.

2- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الطبعة 1، دار الجامعة، مصر، 2004، ص 75-76.

3- مُجّد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

4- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الطبعة 1، الدار الجامعة، مصر 2009، ص 52

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

وفيما يلي سيتم شرح كل نسبة:

1-نسب السيولة:

تشير إلى مدى إمكانية تحويل الأصول بسرعة إلى نقدية بدون تحميل الشركة خسائر تذكر. والشركات التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة سوف تكون قادرة على مقابلة التزاماتها عندما تستحق. (1) أي أن هذه النسب تستخدم كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة، والذي يعبر عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. (2) وتمثل أهم النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة التداول سريعة	الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما في حكمها (الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- منير شاكور وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص. 72-74.

2-نسبة الربحية:

تعكس نسبة الربحية الأداء الكلي للشركة، حيث تفحص قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها و تعتبر من المقاييس الهامة لقياس فعالية سياسات إدارة الشركة الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية. (3)

1- طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص. 160.

2- عبد الحلیم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 193.

3- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة 3، دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص. 79.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

-تعريف (دريد كامل آل شيب): "أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و الوسائل المستخدمة في ذلك فقياسها يسمح للمسييرين معرفة كفاءة و رشد المؤسسة في استخدام مواردها". (1)

هناك عدد من النسب التي تقيس نسب الربحية للمؤسسات و فيما يلي توضيح النسب الأكثر شيوعا في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-2): نسب الربحية.

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية للأصول المستثمرة في المؤسسة، أي مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال. و تعتبر مؤشر لقياس ربحية المؤسسة بوجه عام.
نسبة العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	تقيس هذه النسبة العائد المتحقق من الاستثمار المالكين للمؤسسة و مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتهم في تحقيق الأرباح.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مجّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 31.

- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص. 105.

3-نسب هيكل رأس المال (المديونية)

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية، أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة. و هي بالتالي تبين مساهمة الديون في رأس المال و كذا قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و إلتزاماتها طويلة الأجل. (2)

1- دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص. 111.

2- أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية، الأردن، 2005، ص. 226.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

و فيما يلي أهم النسب المستعملة و التي سنوضحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-3): جدول يوضح نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التمويل الدائم	الأصول الدائمة/ الأصول غير الجارية	تشير إلى مستوى تغطية الاستثمارات بالأموال الدائمة
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و يبين نسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الأصول	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.
نسبة المديونية	مجموع الديون /مجموع الأصول	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، و تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مبارك لسوس، التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين محلولة، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 45-46.

3-نسب النشاط (النسب الإنتاجية):

تعد من أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة المؤسسة، و هذه النسب غرضها التوصل لاستنتاج مهم محتواه هو هل أن حجم الاستثمار في موجودات المنشأة أو في فقاتها الرئيسية مناسبة و متوازيا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي، ذلك أن حجم المبيعات يحتاج إلى قدر معين من الاستثمار في الأصول و ضمن حدود اقتصادية معروفة للإدارة لا يجوز تجاوزها. (1)

و فيما يلي أهم النسب المستخدمة:

1- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

جدول رقم (2-4): يوضح نسب الإنتاجية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	تعد لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاستثمار المستخدم في خلقها داخل المؤسسة
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / إجمالي الأصول غير الجارية	تبين مدى الكفاءة التي تتمتع بها إدارة المؤسسة في استغلال موجوداتها الثابتة والذي ينعكس على كفاءة أدائها التشغيلي.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / إجمالي الأصول غير الجارية	تعبّر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموجودات الجارية في خلق المبيعات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: -حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة 2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 153-160.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

من أهم التقنيات المستخدمة في تحليل مؤشرات التوازن المالي تتمثل أساساً في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل و الخزينة، و في هذا المطلب سيتم تناول كل مؤشر.

أولاً: رأس المال العامل: هو من مؤشرات التوازن المالي و يسمى هامش الأمان.

1-تعريف رأس المال العامل: يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، و يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها، و التي تكون قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها. (1) و يمثل فائض الأموال الدائمة على الأموال غير جارية، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول غير الجارية (2)

2- حساب رأس المال العامل : يمكن حسابه من منظورين كما يلي: (3)

✓ من أعلى الميزانية: هو عبارة عن فائض الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويل الأصول غير جارية، و يعبر عنها بالعلاقة:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير جارية}$$

1- حسن بنجار، معايير المحاسبة الدولية، الصفحة الزرقاء، بدون بلد، 2010، ص. 19.

2- Pierre conso r lavard ,Fonds de roulement et politique financie, dunod , paris, 1982, p.08.

3- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص.33.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

✓ من أسفل الميزانية: هو عبارة عن الجزء من الأصول الجارية الغير ممول بالقروض قصيرة الأجل، و إنما بفائض الأموال الدائمة، و يعبر عنه بالعلاقة:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

و بالتالي فإن قاعدة التوازن المالي تأخذ ثلاث حالات يمكن إدراجها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-5): حالات التوازن لرأس المال العامل الدائم.

ر.م.ع / FR_L	حالات التوازن	التعليق
من أعلى الميزانية	$FR_L > 0$	في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأموال غير جارية.
	$FR_L < 0$	في حالة نادرة الحدوث، حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية.
من أسفل الميزانية	$FR_L < 0$	في هذه الحالة تكون رؤوس الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل
	$FR_L > 0$	يدل على أن المؤسسة تستطيع مواجهة الخصوم الجارية باستخدام أصولها الجارية، مع تحقيق فائض مالي.
	$FR_L = 0$	في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية الخصوم الجارية باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز
	$FR_L < 0$	في هذه الحالة تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 87.

3- أنواع رأس المال العامل:

هناك أنواع من رأس المال العامل و التي يمكن تلخيص أهمها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-6): أنواع رأس المال العامل

نوع رأس المال العامل	طريقة حسابه
رأس المال العامل الخاص	ر.م.ع.خ = الأموال الخاصة - الأصول غير جارية. أو ر.م.ع.خ = الأصول الجارية - مجموع الديون.
رأس المال العامل الإجمالي	ر.م.ع.إ. = مجموع الأصول - الأصول غير الجارية. أو ر.م.ع.إ. = مجموع الأصول الجارية.
رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)	ر.م.ع.أ. = رأس مال عامل - رأس مال عامل خاص أو ر.م.ع.أ. = مجموع الديون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2011، ص. 50.
- ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير: تحليل مالي، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 2000، ص. 47-48.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل: (BFR)

يتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز. يمكن حسابه من خلال العلاقات التالية:⁽¹⁾

$$\begin{aligned} BFR_{ex} &= E_{ex} - R_{ex} \\ BFR_{hex} &= E_{hex} - R_{hex} \\ BFR_g &= BFR_{ex} - BFR_{hex} \end{aligned}$$

و هذا من خلال الميزانية الوظيفية، فهي ميزانية تقوم على أساس إحصاء الموارد والاستخدامات في المؤسسة، وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الاستخدامات و الاستخدامات المتراكمة، و يقصد بالدورات "دورات الاستثمار، التمويل، الاستغلال".⁽²⁾

1- إلياس بن ساسي، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2- Nacer Eddine Saadi, *Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic énormes financière et internationales*, France, 2009, p 75.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-7): العناصر الأساسية للميزانية الوظيفية

الموارد (R)	الاستخدامات (E)
الموارد الدائمة (R_d)	الاستخدامات الثابتة (E_g)
موارد الاستغلال (R_{ex})	الأصول المتداولة للاستغلال (E_{ex})
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال (E_{hex})	الأصول المتداولة خارج الاستغلال (E_{hex})
خزينة الخصوم (R_T)	خزينة الأصول (E_t)
مجموع الموارد (R)	مجموع الاستخدامات (E)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 87.

-و يمكن للاحتياج في رأس المال العامل أن يأخذ ثلاث حالات موجب، سالب أو معدوم.*

ثالثاً: الخزينة (T): تمثل الخزينة مجموع الأموال السائلة،⁽¹⁾ فهي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، و للخزينة الصافية أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود التوازن المالي للمؤسسة،⁽²⁾ و تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:⁽³⁾

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

ومن خلال العلاقتين نستنتج الحالات الآتية:

$$T_{ng} = 0 \quad \checkmark \text{ حالة مثالية يجب المحافظة عليها.}$$

$$T_{ng} > 0 \quad \checkmark \text{ وجود فائض يجب توظيفه لتحقيق عوائد مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة.}$$

$$T_{ng} < 0 \quad \checkmark \text{ وجود عجز، اللجوء إلى الإجراءات المناسبة للتغطية.}$$

* للمزيد من الاطلاع :- هيثم مجد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000، ص. 136.

1- بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، الطبعة 1، دار هومة، الجزائر، 2001، ص. 109.

2- إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

3- مبارك لسلسوس، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار في الأصول غير الجارية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

في هذا المطلب تم عرض أهمية الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. حيث تناول خلال المطلب العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية و مؤشرات الأداء المالي، يليه المطلب الثاني دراسة أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على مؤشرات التوازن المالي و يليه دور الاستثمار في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

أولاً: دراسة تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على نسب الأداء المالي

بعدما تعرضنا إلى أهم نسب تقييم الأداء المالي، سيتم عرض في هذا المطلب تناول العلاقة الموجودة بين الأصول غير الجارية وكل نسبة من نسب الأداء المالي، لتبيان التأثير الاستثمار في هذه الأصول على الأداء المالي للمؤسسات و الذي سيتم قياسه في دراستنا التطبيقية.

1- العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية و السيولة :

تم التعرض إلى أبرز نسب السيولة التي تبين العلاقة الموجودة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي، و تتمثل في نسبة التداول، و سنسعى إلى توضيح ذلك من خلال الآتي:

1-1- نسبة التداول (السيولة العامة LQ)

تعد هذه النسبة تحليل مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل في مواعيده اعتمادا عل أصولها الجارية. (1) و تأخذ الصيغة التالية: (2)

$$\checkmark \text{ نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

و تتضمن الموجودات المتداولة أي الأصول الجارية في الموجودات النقدية و الشبه النقدية مثل الحسابات المدينة و المخزون السلعي، في حين تشمل المطلوبات المتداولة أي الخصوم الجارية في حسابات الدائون و أوراق الدفع قصيرة الأجل و المستحقات القصيرة الأجل و غيرها. هذه النسبة تعني توفر حد الأمان الذي تحتاجه الجهات التمويلية لتطمئن على سلامة أموالها المودعة في المؤسسة، و لهذا تصبح تلك النسبة بمثابة المعيار المطلوب. (3)

1- غسان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري معاصر، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص.131.

2- دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص.62.

3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص.114.

1-2- طرق تحسين نسبة التداول:

ونقدم فيما يلي تحليلات لكيفية التأثير في نسبة التداول بالزيادة أو بالوصول بها إلى مقدار تحتاجه إدارة المنشأة لكي ترضي الجهات التمويلية، لأنه و من المعروف أن الجهات التمويلية وبالذات المصارف التجارية تعتمد في أن تفرض شروط على منشآت الأعمال التي تستفيد من الخدمات المصرفية القصيرة الأجل، و من أجل تحسين النسبة فإن أمام الإدارة عدة طرق من خلالها تستطيع أن تؤثر في نسبة التداول وفقاً للنسبة التي تريدها، و هنا سيظهر تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على السيولة. (1)

➤ بيع بعض الموجودات الثابتة واستخدام قيمتها إما في زيادة الموجودات المتداولة أو في تسديد المطلوبات

المتداولة، و يتم ذلك من خلال اللجوء إلى الطريقتين الآتيتين:

1-2-1- استخدام قيمة الأصول غير الجارية لزيادة الأصول المتداولة:

لتحديد ذلك الجزء لنفرض أن يساوي (x)، و عليه بالرجوع إلى معادلة نسبة التداول نحصل على أن:

$$\checkmark \text{ نسبة التداول الجديدة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} + (x)}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

بحيث (x) المقدار المضاف إلى الموجودات المتداولة بعد بيع جزء من الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة.

1-2-2- استخدام قيمة الأصول الثابتة لتخفيض و تسديد جزء من الخصوم المتداولة:

لتحديد ذلك الجزء لنفرض أنه يساوي (x)، و عليه بالرجوع إلى المعادلة الخاصة بنسبة التداول نحصل على:

$$\checkmark \text{ نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة} - (x)}$$

حيث (x) مقدار الأصول الثابتة الذي لغرض تسديد الخصوم الجارية أي المطلوبات.

2- العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية و الربحية:

الربحية مؤشر هام في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لأنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة الأداء التشغيلي لإدارة المؤسسة، و لأن الربحية هي انعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة.

✓ معدل العائد على الأصول (ROA):

تحدد ربحية المؤسسة من خلال تحليل بمعدل العائد على الأصول أو ما يسمى أحياناً بمعدل العائد على الاستثمار و يعكس هذا المؤشر مستوى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة في المؤسسة، فهذا المؤشر يقيس مدى فاعلية الأموال المستثمرة في المنشأة في خلق الأرباح الصافية، و لذلك فهو معيار يحكم بدقة مقدرة إدارة المنشأة في استغلال أموالها و ضمان جوانب القوة فيها، و أيضاً يحكم نظرة عموم المستثمرين باتجاه مؤسسة الأعمال و سلامة قراراتها الاستثمارية. (2)

1- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص.119.

2- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية، الأردن، 2005، ص.224.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

و نشير بالتوضيح إلى أن حجم الاستثمار المتاح و المعبر عن طاقة و حجم المؤسسة يقصد به من الناحية التحليلية مجموع الموجودات التي تمتلكها المؤسسة، و بموجبها خلقت الأرباح الصافية. حيث تكون صيغة الحساب لهذا المعدل كالتالي:

معدل العائد على الاستثمار = نسبة الهامش × معدل دوران الموجودات

ربحية المنشأة = ربحية المبيعات × إنتاجية الموجودات

$$\frac{\text{صافي الربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات (الاستثمار)}} =$$

3- العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية و الإنتاجية :

من أبرز مجالات تقييم الأداء في المؤسسة هو تميزها في استخدام الاستثمار في الأصول التي تمتلكها لتحقيق المبيعات، وبعبارة أخرى أن الأداء السليم و المقبول للإدارة هو تحقيقها لذلك الأداء الذي ينجح في استخدام الاستثمار في الأصول بكفاءة في توليد المبيعات و على أساس مفهوم الكفاءة هنا يتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن المناسب بين الاستثمار في الأصول و بين المبيعات.

✓ معدل دوران الأصول غير الجارية: (FAT):

وربما = صافي المبيعات / الأصول الثابتة، ويسمى أيضا نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الثابتة. و تقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة و تستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات و ارتفاع المعدل يعني شدة استغلال المنشأة لأصولها الثابتة و انخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة. (1)

ثانيا: دراسة تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، و أهمها رأس المال العامل. حيث يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها و هذا يكون من خلال الوضعية الأولى و التي معناها أن المؤسسة تستثمر أموالها بعقلانية و أنها تستثمر وفق للحدود الاقتصادية المطلوبة في الأصول غير الجارية. أما الوضعية الثانية التي تتعاضى بعض المؤسسات عن الاحتياط برأس المال العامل سعيا وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية سواء في شكل أموال دائمة أو في شكل قروض قصيرة الاجل و هنا يكمن الخطر في أن الأصول غير الجارية أمد تحولها إلى سيولة طويل بينما تستحق هذه الديون في أمد قصير و قد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات في عسر مالي. (2)

1- عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.195.

2- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.31-32.

الشكل رقم (2-4): وضعيات رأس المال العامل

-الوضعية 1-

الوضعية الأولى	
الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	الديون قصيرة الاجل

-الوضعية 2-

الوضعية الثانية	
الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	الديون قصيرة الاجل

المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.31.

و إن كان يفضل استخدام رأس مال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير واحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، و من هنا نبين الاستثمار في الأصول غير الجارية على مؤشر التوازن المالي،⁽¹⁾ حيث أن الاستثمار في الأصول غير الجارية من العوامل التي تؤثر في راس المال العامل و سيتم توضيح ذلك في الجدول الآتي:

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.32.

الجدول رقم (2-8): العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل

العوامل التي تزيد في رأس المال العامل	العوامل التي تخفض في رأس المال العامل
<p>➤ نقص الثببتات من خلال:</p> <p>-التنازل عن الأصول المادية مثل التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.</p> <p>-التنازل عن الأصول المالية.</p> <p>-التنازل عن الأصول المعنوية.</p>	<p>➤ زيادة الثببتات من خلال:</p> <p>-حيازة جديدة للأصول المادية كإقتناء أصول إنتاجية.</p> <p>-حيازة جديدة للأصول المالية والمعنوية.</p>

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- Nacer Eddine Saadi, **Analyse financier d'entreprise méthodes et outils diagnostic en normes financier et international**, France, 2009, p126.

ثالثا: العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الجارية على الوضعية المالية في المؤسسة:

يتحقق الأداء المالي بتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، و هذا يظهر من خلال النتائج التي تتوصل إليها المؤسسة خلال فترة تسمى السنة المالية. حيث أن الاستثمار في الأصول غير الجارية سواء المالية أو المعنوية لها حدين اثنين، فالحد الأول عندما تكون ملائمة و بمعنى آخر تكون وفقا للحدود الاقتصادية المطلوبة، فيكون لهذا الاستثمار ايجابية و نعتبره في هذه الحالة جانبا من جوانب القوة لهذه المؤسسة التي تستثمر من أموالها الخاصة أو الأموال التي تقتريها في الأصول الثابتة، و بهذا فهي ستكتسب ميزة أو تميزا يؤدي في الأخير هذا القرار الاستثماري إلى تحسين من الأداء المالي لهذه المؤسسات، أما الحد الثاني فهو عندما يكون الاستثمار في الأصول الثابتة غير ملائم، أي أنها تقل أو تفوق عن الحدود الاقتصادية المطلوبة، وهذا يعتبر جانب من جوانب الضعف الذي يؤدي إلى تراجع وتدهور في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

و لهذا مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، و مهما كانت أحجام هذه النشاطات و مهما كان الشكل القانوني للمؤسسة، فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة، من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة و تحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد.⁽¹⁾

1- منير شاكرو و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص27.

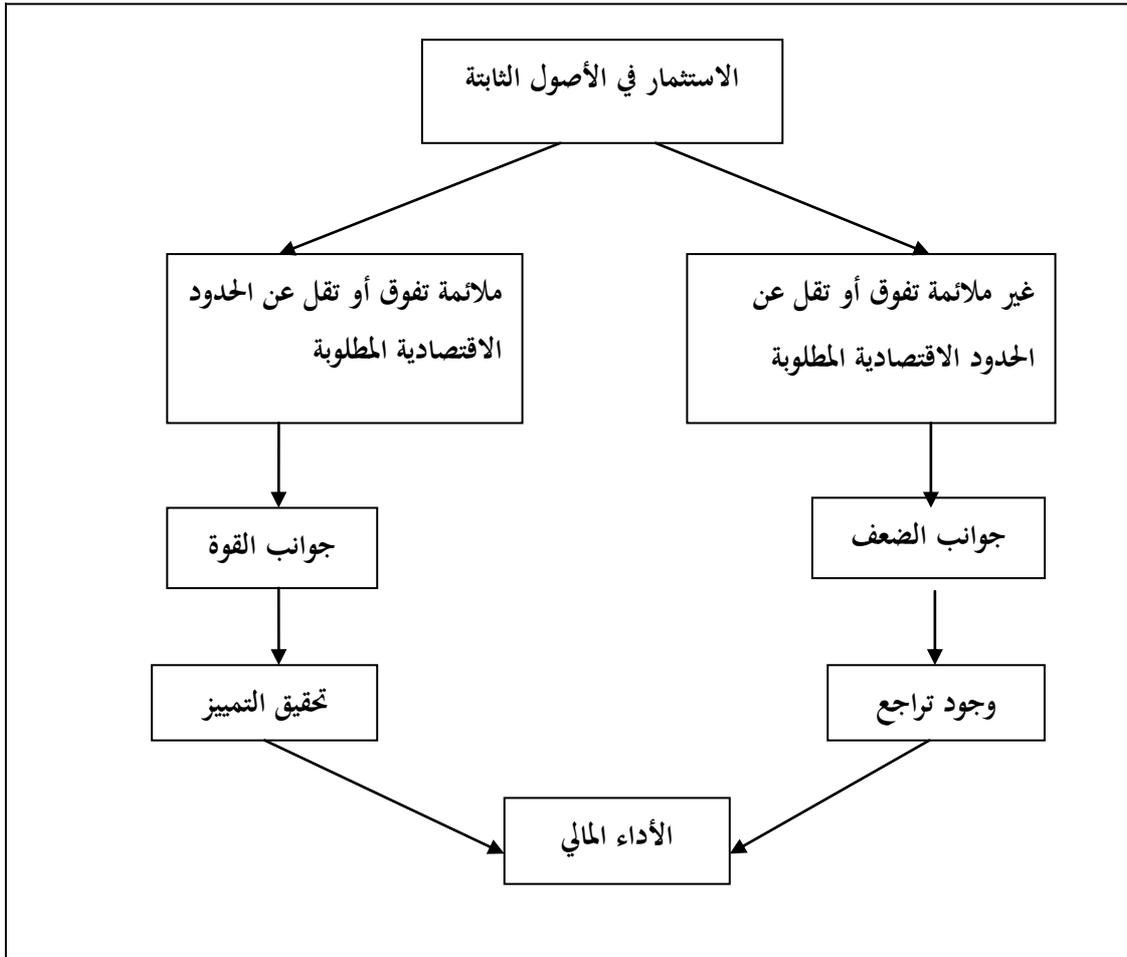
الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

هذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار ما يلي:

- اختبار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المتاحة.

إن تحديد حجم الاستثمار في عناصر الأصول هو من أهم وظائف الإدارة المالية إذ عليها اختبار الطريقة المناسبة لإدارة الأصول، إذ أن الهدف من الاستثمار في الأصول غير الجارية هو تحقيق الزيادة في الأرباح مع أن التوسع في الأصول غير الجارية قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، التي قد تخلق بدورها انخفاض استغلال الطاقة المتاحة مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وارتفاع أسعار البيع و انخفاض المبيعات ثم انخفاض الأرباح.⁽¹⁾ والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-5): أثر قرار الإستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على دراستنا و اهتمامنا بالموضوع.

1- دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل لمفهوم الأداء المالي و تقييمه و أهميته في المؤسسة الاقتصادية، حيث نجد أن عملية التقييم تعتمد على مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية و التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي و كذا في النسب المالية. حيث يستطيع المحلل المالي من خلالها تقييم المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة التقييم، و إبراز الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و المساهمة في تعديل و تفسير القرارات المالية. و يساهم الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي، و هذا من خلال مؤشرات كل من الربحية و الإنتاجية و نسب السيولة، فالنمو و التوسع في استثماراتها يؤثر بصفة مباشرة على أداء المؤسسة الاقتصادية و سنحاول توضيح هذا التأثير أكثر في دراستنا التطبيقية.

الفصل الثالث:

قياس أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية
على الأداء المالي لتعاونية الحبوب و البقول

الجافة - قائمة -

يبدأ:

الضوء أ - على - بدراسة ميدانية - و البقول الجافة - الملة -

من الدراسة على أرض الواقع.

مار في الأصول غير الجارية بمختلف أنواعها المادية،

مؤسسة محل الدراسة، كذا - الأداء المالي إضافة إلى - نتائج

تهدف لبيان أثر - استثمار - مول غير - ارية - ونية الحبوب و البقول

إضافة - الملة - صائية لنتائج مخرجات SPSS.20 - ثرات - سيولة، - بحية، - ة رأس

ال، - ب النشاط، - يث ا - ذا الفصل - باحث كما يلي:

✓ ، الأول: - تول المؤسسة.

✓ ، الثاني: - تغيرات الدراسة.

✓ ، الثالث: - و اختبار الفرضيات.

، الأول: تول المؤسسة

نبوب والبقول الجافة، و بغرض التعرف أكثر على
 ي من شأنها إعطاء نظرة عامة عن هذه التعاونية، حيث
 بوب والبقول الجافة في الجزائر، يليه في المطلب الثاني
 نيرا عرض الهيكل التنظيمي للتعاونية.

، الأول: ب والبقول الجافة في الجزائر

حبوب والبقول الجافة OAIC مر الصادر في 12 يلية 1962
 و كل وطنيات و نلت إ سوق الحبوب ، ريد ، ككار و نظرة و
 نار ودعم الإنتاج في ولاحقا مع نشاط OAIC ، أخرى مثل
 تتلف البقوليات، ر ح لتحديد شروط عملها ، يخص تسويق
 بوب.

في نذا وكالة المركزية المتواجدة بالجزائر العاصمة ، تم إ ناء
 مة لها وذلك عبر مختلف أ ر الجزائري، و نيات لدينا تعاونية
 بقول الجافة CCLS بولاية قالمة، لخطوة تم تراف ات والمنظمات
 لخاصة بها، ية قوية لتخزين ، ل و لف الحبوب.
 إطار التعاون الزراعي تعمل تحت إ وكالة المركزية، ضلا
 دمة العامة تعمل التعاونيات على:

- شتقاتها في الوقت المحدد في أي نقطة من البلاد
- كن وقل تكلفة وكذلك العناية الكافية بالجودة وكذا
- نت
- ة وذلك من خلال الاعتماد على الليات المالية كتقدم
- ما يسمى بالقرض الحسن.

دقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى

ن الإدارات المتناسقة و المكملة لبعضها البعض، و
 المسؤوليات من خلال دراسة الهيكل التنظيمي يمكننا
 ة، و تتعامل المؤسسة مع عدة مؤسسات خلال ممارسة
 مي للتعاونية و مختلف المؤسسات التي تتعامل معها.

لا: كل التنظيمي

نية الحبوب والبقول الجافة يم يلي:

1- العامة

- ✓ الإدارة: تشاور بينهم على أمور تسيير و تنظيم
 ب سلطة بالمؤسسة، مهمته إدارة المؤسسة حيث
 استراتيجيات المؤسسة بالتنسيق مع مختلف المصالح
 ارات.
 ✓ : العامة: ديدة الحرص على أسرار التعاونية و بام
 رتارية من تسيير للبريد و نع عاتق م معلومات الخاصة،
 و الخاصة بالإدارة العامة.

نيا: كل التنظيمي

ظيمي لهذه المؤسسة إ سمين و ب والهيكل التشغيلي:

1- الإداري: عدة مصالح و حة تتفرع إلى مدة أ ام و ل في:

1-1- إارد البشرية:

تطوير نظم تسيير الموارد البشرية ، نيث أ شؤون العاملين
 العمل بينهم، تحديد ساعات العمل و إ نهاية كل شهر و
 ن من عدة اقسام و فيما يلي:

✓ لأمن و مائة:

تزم للمؤسسة و عملائها، و يسهر على تطبيق
 اكن العمل من الأمراض المهنية و حوادث
 فويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات

ن و يتكفل

مل،
 اصة.

✓ ت الاجتماعية:

ثؤون العاملين و الاستماع و شغالاتم و باتم هذه التعاونية.

-2-1- إدارة المالية

ة تسيير خزينة المؤسسة و ات الخاصة هذه المصلحة

يحي

ما إذا ما قورن بباقي المصالح الأخرى، إذ تهتم بمختلف
 نلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات،

و بي قسمين هما:

ت التي تقوم بها التعاونية و باب به التسجيل

الحاسبة:

لحاسبية بالإضافة إلى إعداد مختلف الميزانيات و متابعة

نات فيها.

ة المالية لتزويد المسير ريجات الإدارية و

لحاسبة و الية:

مدته على اتخاذ القرارات الصائبة لكل ما يهم المصالح

على حفظ التوازن المالي.

تجاري:

بن المؤسسة و الزبون، حيث ي في استقبال طلبيات اثن

برامها معه فيما يخص حجم الطلبية، السعر، الوقت،

توفير الحبوب و بقول في الآ الديون المترتبة عليهم و يرا

جديدة لبيع الحبوب ت البيع والتسويق و هذا بالتنسيق

المصالح.

ات والتموين:

ؤسسة و المورد، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا

إليه المؤسسة من مواد أولية و مواد و لوازم و قطع

بار .. الخ المواد الأولية و ي الكيان توفيرها في الوقت

الاحتياجات العامة المختلفة كما تعمل على

سب

للمخزونات.

3-1- إدارة الجودة:

ة داخل المؤسسة يتوافق في كل الأوقات مع معايير

المطلوبة من قبل المطاحن التي تتعامل معها، من توفير

لين سواء المحلي أو المستورد.

4-1- ، وتدعيم الإنتاج:

من مهام، و التي تلي النشاط الرئيسي الذي أنشأت

من و توفير الحبوب للفلاحين و كذا تدعيم الإنتاج

ة من مراحل العملية الزراعية و الفلاحية.

5-1- ة التقنية:

إذ تقوم بوضع مختلف البرامج المتعلقة بنشاط التعاونية

و ن من:

فير البذور للفلاحين في الوقت المناسب.

✓ البذور:

✓ البذور الإنتاج.

✓ بة الجودة ي. بة جودة الحبوب، أثناء موسم الحصاد و

ة لتحديد السعر المناسب للمبيعات.

2- لتشغيلي

لهيكل فرعين:

1-2- اد زنائي: اتي، مخزن عين مخلوف، مخزن عين رقادة،

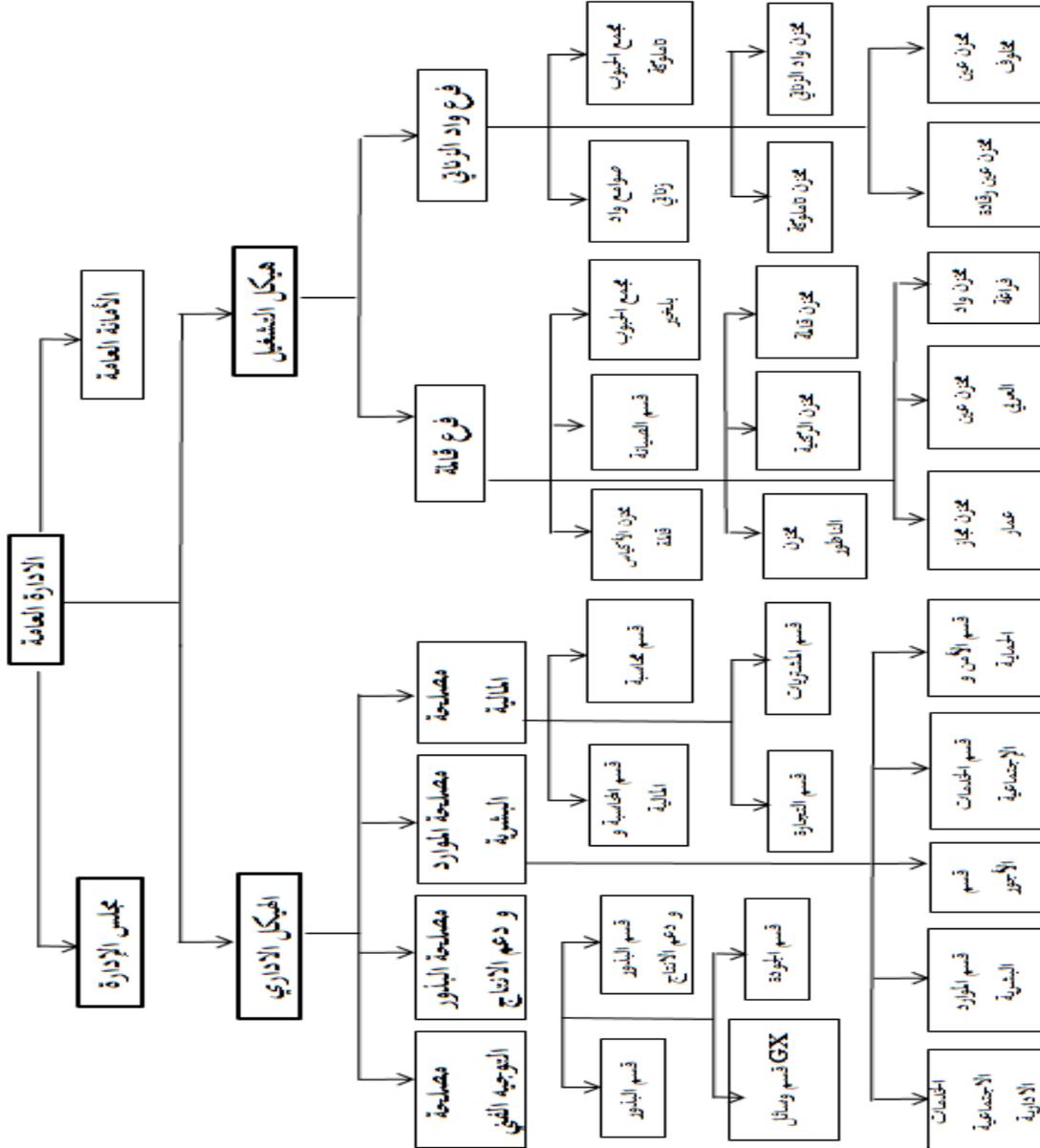
وصومعة واد زنائي.

2-2- قالة: مجموعة من:

- نازن: نون مجاز عمار، مخزن واد فراغة، مخزن الناظور

- عات: معة و مخزن قالة.

الصيانة: - التي تلحقها أعطال وتقوم بالصيانة بنوعيتها لصيانة العلاجية بعد حدوث العطل.



المصدر: من إعداد الطالبين بالأعداد على الملحق رقم (01)

لثا: لمؤسسات الأخرى

تأهيلية مع مجموعة من الفئات، وهذا بهدف
ج أفضل و من بين هذه الفئات.

-1 - ردين

بالتعامل معهم، و هذا في مجال التوريد والتموين،
م و هذا بدراسة جملة من المعايير و الشروط في شكل
هذه المعايير في السعر، التسديد، الكمية، الحجم و الطول
.. و ردين داخليين و خارجيين.

✓ الداخليون:

عدد من الموردين الداخليين، من أجل اقتناء المواد
بناء موسم الحصاد، و هذا لغرض جمع الحبوب بنوعيتها

، و القمح اللين.

✓ الخارجيون:

إذ تقوم المؤسسة بالتعامل مع عدد من الموردين
: من بعض الموردين في الخارج بغرض توفير ما يطلبه

من طلبيات.

-2 - ملاء

ت المؤسسة و هما نوعان الدائمين و المؤقتين.

✓ والمزارعين

✓ -2 - احن:

بتمثلة في القمح إلى السميد، فالتعاونية تعمل
سير منتجاتها و من أجل تحقيق الهدف المراد، حيث أنها

سيتم عرضها في الجدول التالي:

ل مع 11

ل رقم (3-1):

تتعامل معها التعاونية

بمئة	ح اللين	الصلب	ماحن
ج. 2 280.00	×		بن عمر
ج. 2 280.00	×		بورة
ج. 1 285.00		×	بدي
ج. 1 285.00		×	افية
ج. 1 285.00		×	سن
ج. 1 285.00		×	ظافر
ج. 1 285.00		×	عدي
ج. 1 285.00		×	فاك
ج. 1 285.00		×	Agro I
ج. 1 285.00		×	وك
ج. 1 285.00		×	ب كريم

سدر: نسبة و المالية

نهجية للدراسة

الثاني:

افها و التي تتمثل في التعرف على العلاقة القائمة بين
للمؤسسة، وفقا لمقاييس و مؤشرات الأداء المالي، تم
في مثل هذا النوع من الدراسات.

مع الدراسة

الأول:

نية الحبوب و البقول الجافة - ؛ بلخير- صر الشامل
تجمع و لال لذا ب يتم ديد طار بحجى راسة بيقية لذا ضوع ، صد
نظيم رومات أجل ببول إلى تائق و ائج، و معرف لى ريقة و الأبات
نعملة في راسة.
إلا: مع البيانات

ملت عموما في مجموع القوائم المالية للسنوات و التقارير
ماء مصلحة الموارد البشرية و مصلحة المحاسبية و المالية

الفترة الممتدة (2010-2013) .

صائية المستخدمة

نيا:

تخدم الأساليب الإحصائية
ث قمنا بحساب النسب المالية المتعلقة بالأداء المالي، ثم تم
أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي
لال الفترة الممتدة من 2010 غاية 2013.

الاختبارات التالية:

SPSS-20 للإحصائية

-

غير المستقل على المتغير التابع.

- بار t :

تغير المستقل على المتغير التابع.

- الارتباط R :

- لتحديد R^2 : تفسيرية للنموذج .لنا: بات الإحصائية

حصائية في الاستثمار في الأصول غير الجارية على نسب

المالي ()
 لمة رأس المال، النشاط) لفرضيات العدمية H_0 فرضيات
 بيلة H_1 .

1- حصائية الأولى: إسة أثر ا
 ة على السيولة لتعاونية الحبوب و
 الجافة ()
 ة كمؤشر للسيولة).

H_0 : و دلالة إحصائية و ل غير الجارية على بولة العامة

H_1 : دلالة إحصائية صول غير الجارية بولة العامة

2- حصائية الثانية: سة أثر ا
 ، الجافة ()
 و ل كمؤشر للربحية).

H_0 : و دلالة إحصائية و ل غير الجارية على صول غير الجارية

H_1 : دلالة إحصائية صول غير الجارية صول غير الجارية.

3- حصائية الثالثة: سة أثر ا
 ، الجافة ()
 كمؤشر له أس المال) .

H_0 : و دلالة إحصائية و ل غير الجارية على المديونية.

H_1 : دلالة إحصائية صول غير الجارية بة المديونية.

4- حصائية الرابعة: سة أثر ا
 ، الجافة ()
 لجارية كمؤشر لنسب النشاط).

H_0 : و دلالة إحصائية و ل غير الجارية على ، الأصول غير
 ارية.

H_1 : دلالة إحصائية صول غير الجارية صول غير الجارية.

ابعا: ج الدراسة

تقييم تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء

فرضيات الإحصائية السابقة

ب و البقول الجافة - ة قائمة-

.كر.

1 - تغير التابع:

المالي للمؤسسة محل الدراسة.

- مؤشرات الأداء المالي و المتمثلة في النسب المالية التالية

ب النشاط، و فيما يلي شرح لكل مؤشر:

✓ السيولة :

لسيولة العامة (لتداول)
تم اختيار هذه النسبة
قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة

صو لها الجارية.

✓ الربحية :

الأصول كمؤشر للربحية، نه اعلىة الأموال
سرة في نية ل ح ح الصافية تبر كم كم بدقة بلى درة
ة الم سة لال أموالها.

✓ ل رأس المال:

كلك، ذلك لأن نسبة المديونية تبين
ات المؤسسة بأموال خارجية.

✓ النشاط (ناجية) :

غير الجارية كمؤشر للنشاط، و ي
بير الجارية.

، استخدام

تغير التابع الرمز (y) ذج المقترح

2 - غير المستقل:

تي تم قياسها في دراستنا هذه بحجم الاستثمارات
بية احتياجات نشاط التعاونية في كل سنة من سنوات

ة خلال (2010-2013).

غير المستقل الرمز (X) وذج المقترح، ب
بسيط ذا متغيرين ين
ج الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + E_i$$

يث:

Y	: غير التابع.
X	: المستقل.
β_0	: الانحدار.
β_1	: دار للمتغير التابع.
E	: العشوائي.
i	: الدراسة.
-3	: المعادلات:

بشرات الأداء المالي بدلالة المتغير المستقل والمتمثل في

، غير الجارية كما يلي:

ر الجارية على نسبة السيولة العامة كمؤشر لقياس -1-3

يولة:

$$LQ = \beta_0 + \beta_1 INC$$

يث:

LQ : لى نسبة السيولة العامة.

β_0 : و : لمعامل بت.

β_1 : ر : ل المستقل.

INC : صول غير الجارية.

2-3- الجارية على معدل العائد على الأصول كمؤشر

ب الربحية:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 INC$$

يث:

ROA : معدل العائد على الأصول.

β_0 : و : لمعامل بت.

β_1 : و : ل المستقل.

INC : صول غير الجارية.

3-3- الجارية على المديونية كمؤشر لقياس نسب الهيكلية:

$$TDR = \beta_0 + \beta_1 INC$$

يث:

TDR : بشير إلى المديونية.

β_0 : و : لمعامل بت.

β_1 : و : ل المستقل.

INC : صول غير الجارية.

4- تارية على معدل دوران الأصول غير الجارية كمؤشر

ب النشاط:

$$FAT = \beta_0 + \beta_1 INC$$

بيث:

ل دوران الأصول غير الجارية. : FAT

B₀ : و لمعامل بت.B₁ : ل المستقل.

: INC صول غير الجارية.

الثاني: الخاصة بالمؤسسة

: لا: بة المفصلة و المختصرة

ل رقم (3-2): الأصول خلال السنوات (2010-2013)

2013	2012	2011	2010	الأصول
				الأصول غير الجارية
5 860,95	40 957,44	76 053,93	7 224,50	التثبيات للعدوية
345 582 164,61	387 892 151,68	340 127 382,86	248 700 933,92	التثبيات العينية
0,00	0,00	0,00	10 669 220,88	تثبيات قيد الاجاز
26 633 747,80	26 633 747,80	26 633 747,80	26 633 747,80	مساهات أخرى
372 221 773,36	414 566 856,92	366 837 184,59	286 011 127,10	جوع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
80 195 139,90	75 676 178,45	69 407 538,05	51 599 595,79	لمخرونت و ملتوجات قيد التنفيذ
512 562 293,83	474 633 893,32	871 420 761,15	740 813 622,58	إلبيان
2 017 716 073,20	2 103 874 832,22	159 671 977,41	320 605 358,73	لمديون الآخون
30 808 153,00	30 808 153,00	30 808 153,00	30 808 153,00	لضرائب و ما شابهها
5 171 766,88	4 296 612,82	3 162 256,69	2 202 728,38	للحسابات الدائنة
253 645 439,72	81 427 385,26	173 958 557,16	190 659 330,10	للزينة
2 900 098 866,53	2 770 717 055,07	1 308 429 243,46	1 336 688 788,58	جوع الأصول الجارية
3 272 320 639,89	3 185 283 911,99	1 675 266 428,05	1 622 699 915,68	جوع الأصول

. على القوائم المالية للمؤسسة.

صدر:

الخصوم خلال السنوات (2010-2013)

ل رقم (3-3):

2013	2012	2011	2010	الخصوم
36 816,00	36 816,00	36 816,00	36 816,00	رؤوسالأوال الخصصة
2 523 632,00	2 523 632,00	2 523 632,00	2 523 632,00	رأسالمال المصادر
-51 311 607,30	-70 354 831,95	-86 056 990,48	-52 046 113,03	العلاواتو الاختياطات
-740 917 217,18	-670 562 385,23	-584 505 394,75	-533 593 787,83	النتيجة لمضافة
-789 668 376,48	-738 356 769,18	-668 001 937,23	-583 079 452,86	رؤوسالأوال خصصة
119 676 593,58	129 126 951,69	104 466 947,88	53 211 281,26	الخصوم غير الجارية
163 592 071,26	175 660 465,76	138 746 741,58	76 952 886,22	قوضو دون مالية
283 268 664,84	304 787 417,45	243 213 689,46	130 164 167,48	مؤثقت و منتجات ثابتة مسبقا
3 606 132 302,04	3 507 090 674,64	2 066 723 905,13	2 059 124 525,99	مجموع الخصوم غير الجارية
0,00	0,00	0,00	1 134 506,11	الخصوم الجارية
172 588 013,49	111 762 595,08	33 330 770,69	15 356 168,96	الموردون و الحسابات الملحقه
3 778 720 315,53	3 618 853 269,72	2 100 054 675,82	2 075 615 201,06	ضوائب
3 272 320 603,89	3 185 283 917,99	1 675 266 428,05	1 622 699 915,68	الدون الأذى
				مجموع الخصوم الجارية
				مجموع الخصوم

. على القوائم المالية للمؤسسة

صدر:

لمختصرة لسنة 2010

ل رقم (3-4):

النسبة	لمبالغ	الخصوم	النسبة	لمبالغ	الأصول
-27,91%	-452 915 285,38	الأوال الدائمة	17,63%	286 011 127,10	الأصول الثابتة
	-583 079 452,86	رؤوسالأوال لخصصة	82,37%	1 336 688 788,58	الأصول اداوة
	130 164 167,48	دون طيلة الألى		51 599 595,79	قيم الاستغلال
127,91%	2 075 615 201,06	دون قسوة الألى		1 094 429 862,69	قيم قابلة للتحقق
				190 659 330,10	قيم جاوة
100%	1 622 699 915,68	مجموع الخصوم	100%	1 622 699 915,68	مجموع الأصول

. على القوائم المالية للمؤسسة

صدر:

ل رقم (3-5): لمختصرة لسنة 2011

النسبة	المبلغ	التصوم	النسبة	المبلغ	الأصول
-25,36%	- 424 788 247,77	الأموال الدائمة	21,90%	366 837 184,59	الأصول الثابتة
	-668 001 937,23	رؤوسلأموال الخطة	78,10%	1 308 429 243,46	الأصول التداوة
	243 213 689,46	دون طيلة الأجل		69 407 538,05	قيم الاستغلال
125,36%	2 100 054 675,82	دون قصوة الأجل		1 065 063 148,25	قيم قابلة للتحقيق
	2 343 268 365,28			173 958 557,16	قيم جافة
100%	1 675 266 428,05	جوع التصوم	100%	1 675 266 428,05	جوع الأصول

صدر: . على القوائم المالية للمؤسسة

ل رقم (3-6): لمختصرة لسنة 2012

النسبة	المبلغ	التصوم	النسبة	المبلغ	الأصول
-13,61%	- 433 569 351,73	الأموال الدائمة	13,02%	414 566 856,92	الأصول الثابتة
	- 738 356 769,18	رؤوسلأموال الخطة	86,98%	2 770 717 061,07	الأصول التداوة
	304 787 417,45	دون طيلة الأجل		75 676 178,45	قيم الاستغلال
113,61%	3 618 853 269,72	دون قصوة الأجل		2 613 613 497,36	قيم قابلة للتحقيق
	3 923 640 687,17			81 427 385,26	قيم جافة
100%	3 185 283 917,99	جوع التصوم	100%	3 185 283 917,99	جوع الأصول

صدر: . على القوائم المالية للمؤسسة

ل رقم (3-7): لمختصرة لسنة 2013

النسبة	المبلغ	التصوم	النسبة	المبلغ	الأصول
-15,48%	- 506 399 711,64	الأموال الدائمة	11,37%	372 221 737,36	الأصول الثابتة
	-789 668 376,48	رؤوسلأموال الخطة	88,63%	2 900 098 866,53	الأصول التداوة
	283 268 664,84	دون طيلة الأجل		80 195 139,90	قيم الاستغلال
115,48%	3 778 720 315,53	دون قصوة الأجل		2 566 258 286,91	قيم قابلة للتحقيق
				253 645 439,72	قيم جافة
100%	3 272 320 603,89	جوع التصوم	100%	3 272 320 603,89	جوع الأصول

صدر: . على القوائم المالية للمؤسسة

المالية المختصرة

نيا:

1- ب الأصول

لبقول الجافة نوعا ما ضعيفة، نظرا لطبيعة نشاط
ية، وفي هذه الحالة نلاحظ أنها تمثل نسبة 17%
نة 2010 و مثل نسبة 21.9% نة 2011، ك نسبة 13.02% نة 2012 نسبة
%11.37 نة 2013.

سوع هيكل الأصول في تراجع و يرجع السبب في

مستوى النشاط.

في ارتفاع مستمر حيث تمثل على التوالي %82.37
نوات الأربعة. %78.10، %86.98، %88.63

يفسر هذا بأن المؤسسة تملك مخزون من السلع

قابلة للتحقيق حيث تمثل القيم القابلة للتحقيق النسبة

ولة وخاصة خلال سنتي 2012 و 2013 و وضعية الخزينة تميل

سنوات الثلاث 2010، 2011، 2012، ن سنة 2013 الأكبر مقارنة

ن السابقة.

2- ب الخصوم

سنوات الأربع، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتمتع

ة الشخصية في رأس المال سالبة تماما.

ة، نظرا لتزايد طلب المؤسسة للقروض، وهذا يدل

لمى

الديون لتمويل نشاطها، وتنخفض سنة 2013 اارنة

ن السابقة.

نسب أكبر من إجمالي الخصوم، حيث كانت على

الى %127.91، %125.36، %113.61، %115.48 مؤسسة تعتمد بدرجة

لعدم توفر السيولة اللازمة لتغطية النفقات.

مغيرات الدراسة

الثالث:

ث سيتم حساب المؤشرات المالية للأداء المالي كذلك تم

ل غير الجارية في الفترة الممتدة من 2010 غاية 2013.

امج excel

ة بالدراسة خلال الفترة (2010-2013):

لا:

و البقول الجافة ، قمنا بحساب مؤشرات التوازن المالي و

لمالي للمؤسسة خلال الفترة (2010-2013) ا يلي:

1- توازن المالي

عامل الصافي FRNg :

✓

عامل الصافي = الدائمة - رل غير

العامل الصافي خلال السنوات (2010-2013) نية الحبوب و

الجافة :

وب و البقول الجافة خلال السنوات (2010-

ل رقم (3-8) :

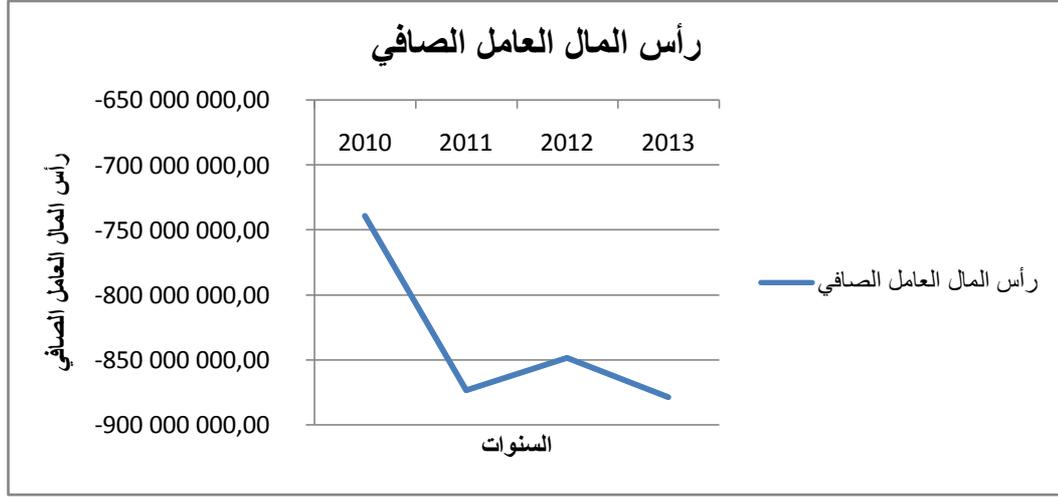
:،2013

السنوات	الأوال الدائمة	الأصول غير الجارية	رأس المال العامل الصافي
2010	-452 915 285,38	286 011 127,10	-738 926 412,48
2011	-424 788 247,77	366 837 184,59	-791 625 432,36
2012	-433 569 351,73	414 566 856,92	-848 136 208,65
2013	-506 399 711,64	372 221 737,36	-878 621 449,00

. على القوائم المالية للمؤسسة.

سدر:

رنية الحبوب و البقول الجافة خلال السنوات

ل رقم (2-3):
(2010-2013):

عتماد على الجدول رقم (8-3)

صدر:

حليل:

لي في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال الجدول و
 مال عامل سالب، و هو في انخفاض مستمر، فهي تحقق
 الأصول غير الجارية، فموت جزء منها فقط وهذا ما
 : لم تحقق إحدى شروط التوازن المالي (عامل موجب) في
 مصادر أخرى لتغطية العجز.

-2 ، المالية

✓ السيولة (المالية)

الرياضية: $\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول غير الجارية} - \text{الديون الجارية}$

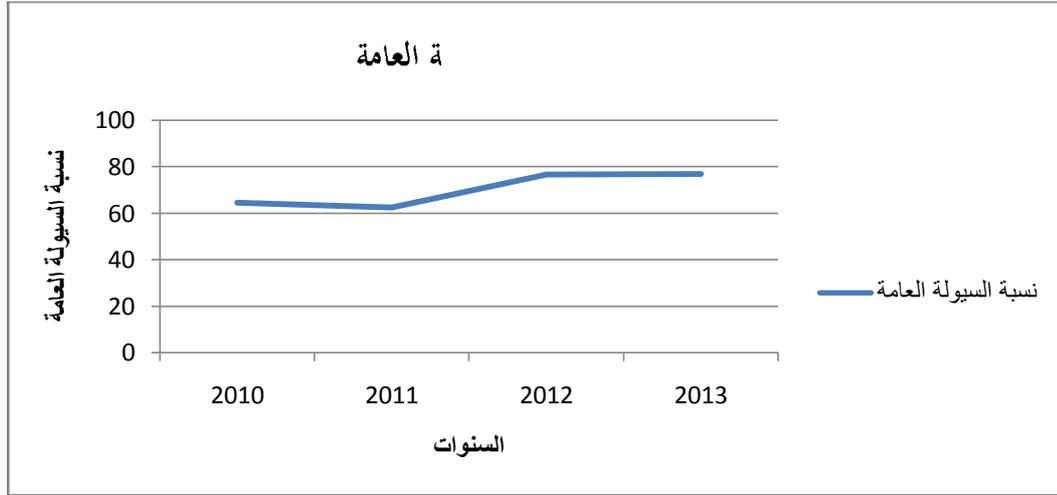
نسبة السيولة العامة (اول) لسنوات (2010-2013) لتعاونية
 لبقول الجافة .

ل رقم (3-9): بولة العامة (اول) ل الجافة خلال السنوات
: 2010-2013

نسبة السيولة العامة	التصوم الجارية	الأصول الجارية	السنوات
64,40%	2 075 615 201,06	1 336 688 788,58	2010
62,30%	2 100 054 675,82	1 308 429 243,46	2011
76,56%	3 618 853 269,72	2 770 717 061,07	2012
76,75%	3 778 720 315,53	2 900 098 866,53	2013

صدر: . على القوائم المالية للمؤسسة

ل رقم (3-3): معاونة الحبوب و البقول الجافة خلال
وات(2010-2013) :



صدر: اعتماد على الجدول رقم (3-9)

حليل:

نصح أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة سنة 2010 أنت 64.40%
ضت سنة 2011 لي 62.30% جديد في سنتي 2012 و 2013 لي 76.56% و
76.75% التوالي.

الربحية: ✓

ا. العائد على الأصول

$$\text{عائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

د. عائد على الأصول خلال السنوات (2010-2013) نية الحبوب

ع. الجافة:

نية الحبوب و البقول الجافة خلال (2010-

ل رقم (3-10):

:2013)

السنوات	النتيجة الصافية	إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول
2010	- 52 046 113,03	1 622 699 915,68	-3,21%
2011	- 86 056 990,48	1 675 266 428,05	-5,14%
2012	- 70 354 831,95	3 185 283 917,99	-2,21%
2013	- 51 311 607,30	3 272 320 603,89	-1,57%

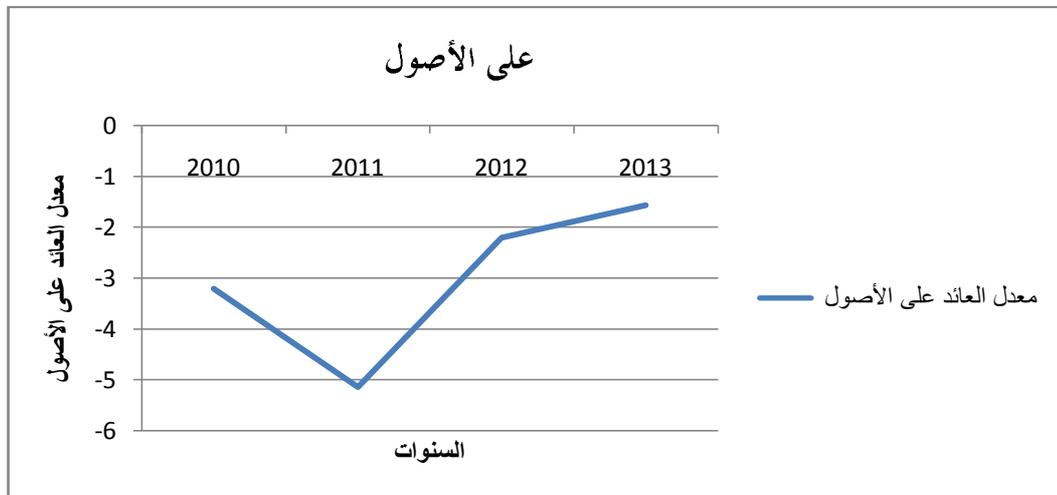
. على القوائم المالية للمؤسسة

مصدر:

ل. لتعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال

ل رقم (3-4):

وات (2010-2013):



عتماد على الجدول رقم (3-10).

مصدر:

حليل:

إلا أن معدل دوران الأصول سالب تماما حيث يتراوح بين (1.57 - 3.21 -) ، النتيجة الصافية للمؤسسة.

المديونية: نسبة ونية = الديون / الأصول

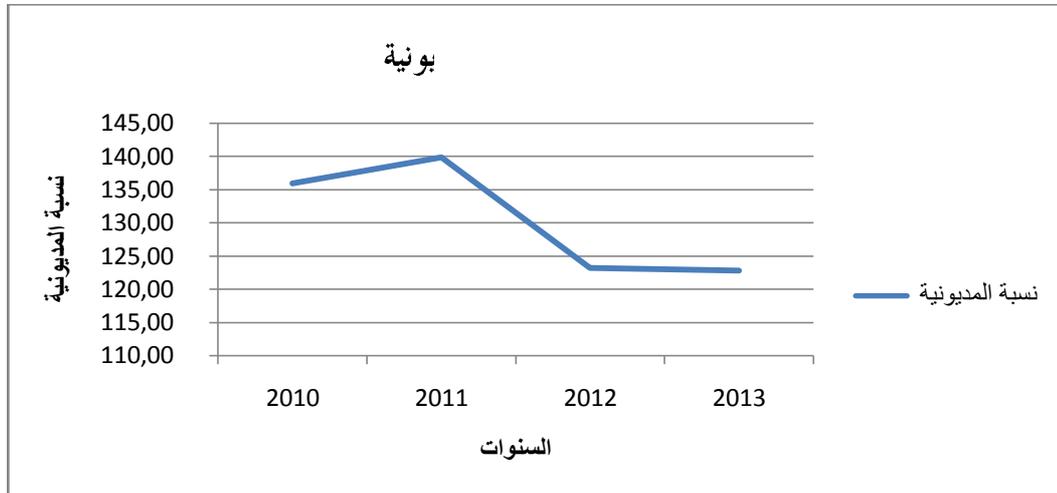
مالي يبين نسبة :ال السنوات 2013-2010 بوب و البقول الجافة :

ل رقم (3-11): نسبة لبقول الجافة خلال السنوات (2010-2013) :

السنوات	إجمالي الديون	إجمالي الأصول	نسبة للمديونية
2010	2 205 779 368,54	1 622 699 915,68	135,93%
2011	2 343 268 365,28	1 675 266 428,05	139,87%
2012	3 923 640 687,17	3 185 283 917,99	123,18%
2013	4 016 988 960,37	3 272 320 603,89	122,76%

صدر: . على القوائم المالية للمؤسسة

ل رقم (3-4): ياني لنسبة لبقول الجافة خلال السنوات (2010-2013):



صدر: اعتماد على الجدول رقم (3-11)

ج أعلاه نلاحظ أن نسبة المديونية كانت 135.93% عت في
ثانية إلى 139.87% من جديد إلى 123.18% و 122.76% التوالي .

النشاط : ✓

الرياضية: صول غير الجارية = أعمال / ل غير

الأصول غير الجارية خلال السنوات (2010-2013) لتعاونية

لبقول الجافة :

: الحبوب و البقول الجافة خلال السنوات

ل رقم (3-12) :

(2010-2013):

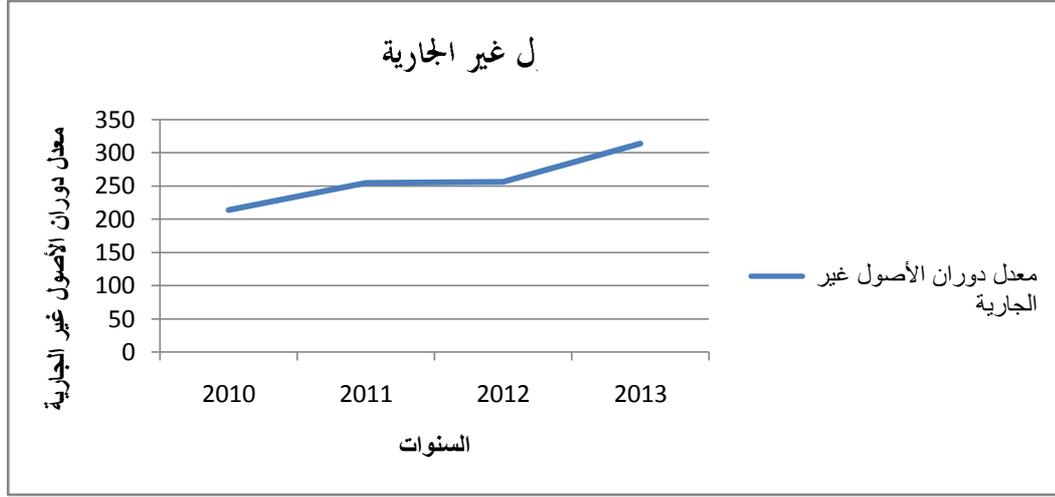
السنوات	رقم الأعمال	الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
2010	169 508 610,42	286 011 127,10	213,36
2011	258 734 201,95	366 837 184,59	253,91
2012	294 582 647,13	414 566 856,92	255,81
2013	324 309 463,68	372 211 737,36	313,67

. على القوائم المالية للمؤسسة

صدر:

ل رقم (3-5):
وات (2010-2013):

ارية لتعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال



عتماد على الجدول رقم (3-12)

سدر:

حليل:

أعلاه نلاحظ أن نسبة معدل دوران الأصول
تمتمة حيث كانت سنة
2010 (213.36 رة) مت إلى
(253.91، 255.81، 313.67 رة) التوالي.

نيا:
في تعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال الفترة (2010-2013):

، تعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال الفترة (2010-2013)،

الجدول التالي:

ل رقم (3-13):
نرة (2010-2013)

في تعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال

حدة

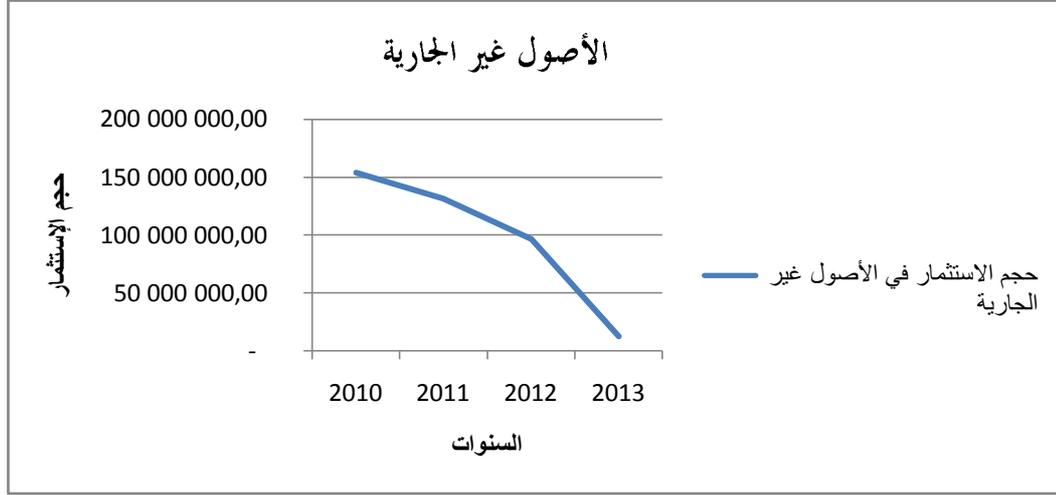
(ج)

2013	2012	2011	2010	الاستثمار
-	-	10 669 220,88	-	معدات الاستقبال
593 120,00	3 371 235,00	8 032 986,00	41 956,11	معدات التشغيل ثابتة
-	5 133 726,00	1 084 590,00	1 684 800,00	دفينة و فء للنباتات
63 345,00	-	244 000,00	-	معدات و أدوات
558 763,00	404 001,00	56 511,00	182 038,00	معدات الاعلام الألي
7 200 000,00	87 838 797,79	111 412 858,63	146 950 181,53	معدات زرايع
920 000,00	-	-	890 000,00	معدات النقل الثقيل
2 450 000,00	-	-	-	معدات نقل أخرى
152 264,80	-	-	-	جهازات المكتب
423 479,00	62 000,00	-	-	معدات المكتب
16 000,00	-	-	-	الأثاث و المعدات المنزلية
-	-	-	4 061 500,00	
12 376 971,80	96 809 759,79	131 502 177,51	153 810 475,64	المجموع

مدر: سن داد لتبين اعتماد لمى رائم لية بسسة

الجارية في تعاونية الحبوب و البقول الجافة خلال

ل رقم (3-6):
الآت (2010-2013)



المصدر:

عتماد على الجدول رقم (3-13)

تحليل:

المنفقة فعليا على الأصول غير الجارية، حيث يتبين

في تعاونية الحبوب والبقول الجافة في انخفاض مستمر،

نية بإنفاق ما قيمته 153 810 475,64 ج سنة 2010 و 131 502 177,51

سنة 2011 الاستثمار سنة 2012 بلغ 96 809 759,79 أما سنة 2013

بقت قيمته 12 376 971,80 ج.

الثالث : واختبار الفرضيات :

هذا المبحث تحليل هذه النتائج و اختبار مدى صحة
فرضيات الفرعية لهذه الدراسة.

الأول : مع الدراسة

هذه الدراسة وفقا لمخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.20 :

ل رقم (3 - 14) : نحدار الخطي ال بسيط (Simple Linear Regression Analyses)

وصول غير الجارية على بولة العامة : البقول الجافة خلال

سنوات (2010-2013) :

معادلة العامة $LQ = \beta_0 + \beta_1 INC$		
0.799	β_0	غير الجارية INC
-1.001E-009	β_1	
-1.911	ممة t	
0.196	مئة ل T	
-0.804	ممة R	
0.646	ممة R ²	
3.653	ممة f	
0.196	مئة ل F	
3.195	ممة DW	

سدر : اعتمادا على مخرجات spss.20 - :ا على ، رقم (22)

ل رقم (3 - 16) : نحدار الخطي ال بسيط Simple Linear Régression (Analyses)

صول غير الجارية على سبة يونية قول الجافة خلال السنوات (2010-2013):

$TDR = \beta_0 + \beta_1 INC$		لمديونية
1.194	β_0	غير الجارية INC
1.114×10^{-009}	β_1	
1.814	مة t	
0.211	ائمة ل T	
0.789	مة R	
0.622	مة R^2	
3.291	مة f	
0.211	ائمة ل F	
3.285	مة DW	

سدر: عتمادا على مخرجات spss.20 - ا على : رقم (24) -

ل رقم (3 - 17): نحدار الخطي ال سيط (Simple Linear Régression Analyses)

صول غير الجارية على بر الجارية كمؤشر للنشاط ماونية

لحافة خلال السنوات (2010-2013):

صول غير الجارية $FAT = \beta_0 + \beta_1 INC$		
322.236	β_0	غير الجارية INC
-6.393^E-007	β_1	
-4.988	مة t	
0.038	ائية لـ T	
-0.962	مة R	
0.926	مة R^2	
24.880	مة f	
0.038	ائية لـ F	
2.940	مة DW	

بالملاحق رقم (25)-

عتمادا على مخرجات spss.20-

سدر:

المسألة:	الفرضية الأولى:	الدراسة
1-	الاقتصادية:	✓ ر 1
	خلال	يل غير الجارية على سب
	الرقم (3-14) حظ:	تبوب والبقول الجافة.
	$0.799 = \beta_0$	
	الي β_0	قيمة الاستثمار في الأصول غير الجارية و
	الاقتصادية، β_1	نامة عندما يتغير حجم الاستثمار
	نارية بوحدة واحدة.	سبة العلاقة بين المتغيرين و هذا
	الاقتصادية و بالتالي β_1	اقتصادية:
2-	الإحصائية:	
	الإحصائية ل β_1	بار ستودنت T
	$H_0 : \beta_1 = 0$	
	$H_1 : \beta_1 \neq 0$	
	$T = -1.911$ سوية	
	$T^{0.05}_{4-2} = 2.920 = T^{0.05}_{n-k}$ سوية	
	م T	قبل فرضية العدم H_0 لتالي β_1 معنوية
	ائية و نذل	الدلالة لاختبار T ماوي (0.196) ن مستوى الم سوية
	تمدة: 5%.	
	ق فإننا:	
	بل	دمية و نرفض رضي سوية
	أنه: " لا	ستثمار في الأصول غير الجارية على سبة سوية
يا:	الفرضية الثانية:	
1-	الاقتصادية:	✓ ر 1
	الاقتصادية:	يل غير الجارية على سب
	خلال	تبوب والبقول الجافة.
	الرقم (3-15) حظ:	
	$-0.13 = \beta_0$	عدم قيمة الاستثمار في الأصول غير الجارية و
	الي β_0	لأصول عندما يتغير حجم الاستثمار
	الاقتصادية، β_1	علاقة عكسية بين المتغيرين و هذا لا
	نارية بوحدة واحدة.	

ناك زيادة في معدل العائد على الأصول عند الزيادة

الأصول غير الجارية، و بالتالي β_1 وية اقتصادية.

ق فإننا:

بل دمية و نرفض رضي مديلة
أنه: " ي استثمار في الأصول غير الجارية ب الربحية'.

لنا: تبار الفرضية ال لثة

✓ استثمار غير الجارية على رأس المال ، و البقول الجافة.
1- الاقتصادية:
خلال ل رقم (3-16) 'حظ:
 $\beta_0 = 1.194$ بل لديونية (TDR)
الي β_0 اقتصادية، β_1 التغير في لديونية استثمار في الأصول
وحدة واحدة. طردية بين المتغيرين و هذا ما يتوافق مع
قتصادية أي غير الجارية ارتفعت نسب المديونية التالي β_1 ه
اقتصادية.

- 2- الإحصائية:

- : الإحصائية ل β_1 بار ستودنت T

$$H_0 : \beta_1 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq 0$$

$$T = 1.814 \text{ سوبة}$$

$$T_{n-k}^{0.05} = 2.920 = T_{4-2}^{0.05} \text{ ولية}$$

مة T ل من قيمة T قبل فرضية العدم H_0 لتالي β_1 معنوية
ئية، و نذل ، الدلالة لاختبار T ناوي (0.211) من وى الم وية
تمدة 5%.

سبق:

- بة العدمية و ن نض رضي مديلة

، أنه: " لا استثمار في الأصول غير الجارية على رأس المال'.

بعاء: الميل	الفرضية الرابعة	
✓ ترا	ل غير الجارية على سب	نبوب والبقول الجافة.
-	الاقتصادية:	
م تلال	ل رقم (3-17) حظ:	
$\beta_0 = 322.236$ نثل	صول غير الجارية (FAT)	استثمار في الأصول
ة و بالتالي β_0	اقتصادية، β_1	نجم الاستثمار في الأصول غير
حدة واحدة.	ية بين المتغيرين و هذا لا يتوافق مع النظرية	
	كون هناك زيادة في معدل	ستمرة في حجم
	غير الجارية، و بالتالي β_1	وية اقتصادية.
	ق فإننا:	
- ميل	مية و نرفض صي ديلة	
، أنه: "لا	استثمار في الأصول غير الجارية	نسب ناط '.

الفصل:

الأصول غير الجارية في تعاونية الحبوب و البقول

المالية و نسب التوازن المالي بناء على القوائم المالية

أصول غير الجارية على مؤشرات

حلال الفترة (2010-2013)

نسب هيكل رأس المال و نسب النشاط، تم الاعتماد

تخلاص وجود أثر في الاستثمار في الأصول غير الجارية

مؤسسة الاقتصادية.

الخاتمة

شطة المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها عامل رئيسي
مظيم العائد من جهة و تدنية التكاليف من جهة رى، فإنه
استثمارية بهدف تكوين هيكل استثماري في المؤسسة
وبة وقادرا على تحسين أهدافها المسطرة.

في الأصول غير الجارية يشغل حيزا كبيرا من اهتمام
بالأخص المؤسسات ذات الطابع الصناعي.

لرئيسية للبحث والمتمثلة في التساؤل

إساسة الموضوع

لجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الي:

الاشكالية المطروحة، فقد تم معالجة الموضوع من
طبيقي حيث كان هدفنا من ذلك محاولة تأكيد صحة

دراستنا التي كانت لآتي

: على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

لال التطرق إلى الجانب التطبيقي، معتمدين في ذلك
كذا الأساليب التحليل الإحصائية بهدف تحديد مدى
نلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة و على
نلصنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن حصرها في

. التالية:

مو من أهم و وظائف الإدارة المالية، إذ عليها تيار ريقة
ار في الأصول غير الجارية هو تحقيق الزيادة في الأرباح
المالية، و المعنوية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الي لأي مؤسسة تعمل في القطاع الاقتصادي يعتبر

ا و سياساتها و قراراتها، فضلا عن معرفة مواقع القوة

ص منها، و هذا ما يثبت صحتها.

- فرضية الثالثة: بات دم ا حيث لا تأثير في استثمار غير الجارية
و ذلك من خلال :

➤ بية الجزئية الأولى: و دلالة احصائية للاستثمار في

ة لتعاونية الحبوب و البقول الجافة. تم صحتها

➤ تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمار في الأصول غير

و البقول الجافة، فقد تم التوصل إلى دم ه. الفرضية.

➤ تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمار في الأصول غير

نية الحبوب و البقول الجافة هذه الفرضية.

➤ جود تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمار في الأصول

وب و البقول الجافة فقد تم التوصل إلى دم ه. الفرضية.

✓ **حات:**

- من إجمالي الأصول المكونة للمؤسسة ، على الدور الذي

ع من الأصول ، عاة عملية الاستثمار فيها و تيار الأمثل
لاستثمارية.

- ن استثمار ، واضح و مباشر على ربحية المؤسسة ، المؤسسات

الثابتة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة . هنا فأبي ثمار ب في هاته

فرص تحقيق الربح، أما استثمار الأصول يعتبر طاقة عاطلة

ي: نفاع لإنتاج و ماض مد على الأصول

- أعباء ثابتة سنويا و هذه الأعباء لا تتأثر بحجم الإنتاج

فإن إدارة الأصول و الاهتمام بها أمر في غاية الأهمية.

- ، تنتجها تلك الآلة و مستوى الجودة التي تعمل بها كما

، علاوة على أنه ليس من السهل أيضا خدام ت في غير ما

ص له.

- جي، حيث تظهر كل عام آلات جديدة تؤدي العمل

كلفة اقل مما يجعل تتفاظ حيثها للعمل و هذا امر غير مادي.

- لأهمية استثمار ما و للمدير المالي بوجه خاص ، المستثمرة فيها بشكل فعال ، اجات من هذه الأصول ثم تحديد البدائل سب على ضوء إمكانيات المؤسسة و أهدافها.

- يد حجم استثمار ، غير الجارية ، ل و الإنفاق الفعلي يفوق غوبة يؤدي إلى توقف خدام و عدم القدرة على تسديد ما من مات.

- ر في الأصول غير الجارية و تقييم هذ الاستثمار بشكل غير الجارية و الحصول على مؤشرات جيدة من الناحية مورة تحسن الأداء المالي للمنظمة.

✓ لدراسة:

سة يوصي الباحثان بما يلي:

1- صول بحجم ما ينفق فعليا كل سنة، و بالتالي نوصي نارية مثل درجة الرفع التشغيلي، و ذلك لتأكيد أو نفي إليها في هذه لدراسة.

2- م بقرار التمويل حيث أن القرارين يؤثران في بعضهما التشغيلي و كذا قرار التمويل بالرفع المالي و بذلك فإننا بار و التمويل و أثرها على الأداء المالي.

3- ل الجافة ، و نوصي بإجراء مثل هذه الدراسة على صناعية في سوق للأوراق المالية أو على السوق كاملا.

4- الدراسة من (2009-2013) ي لبيان ما إذا كانت الفترة تختلف النتائج باختلاف زمن الدراسة

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

أ/ بالغة العربية

- 1- آل شيب دريد كامل، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المناهج، الأردن، 2006.
- 2- آل شيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007.
- 3- الحناوي مُجد الصالح و آخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
- 4- الخطيب مُجد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 5- الدليمي خليل و آخرون ، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009.
- 6- الدهراوي كمال الدين ، تحليل القوائم المالية للأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2011.
- 7- الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، الطبعة 1، الورق للنشر و التوزيع، الأردن 2002.
- 8- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة 2، الورق للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 9- الزغبي هشام مُجد ، الإدارة و التحليل المالي، بدون طبعة، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، بدون سنة.
- 10- السلمي علي، مؤشرات التحليل المالي للمدير العصري: كيف نقرأ ميزانية، دار غريب للنشر و التوزيع، مصر، 1999.
- 11- الشنطي أيمن و شقر عامر ، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية، الأردن، 2005،
- 12- الغالي طاهر محسن منصور وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة 1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- 13- القرشي مدحت، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة 1، دار وائل، الأردن، 2009.
- 14- القرشي يوسف وبن ساسي إلياس، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 15- الكبيسي عبد الستار ، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 .

- 16- الكوفي مجيد، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 17- المطارنة غسان فلاح ، خنفر مؤيد راضي ، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري معاصر**، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2006.
- 18- باحنشل أسامة بن مُجَد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، بدون سنة.
- 19- بجار حسن، **معايير المحاسبة الدولية**، الصفحة الزرقاء، بدون بلد، 2010.
- 20- بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، الطبعة 1، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- 21- بوتين مُجَد ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 22- بن فليس أحمد، **المحاسبة المعمقة**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.
- 23- بوشاشي بوعلام ، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال**، الطبعة 1، دار هومة، الجزائر، 2001.
- 24- توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998.
- 25- ثابت عبد الرحمان و مرسي جمال الدين، **الإدارة الاستراتيجية**، الطبعة 1، دار الجامعية، مصر، 2003.
- 26- جميل احمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.
- 27- حداد فايز سليم ، **الإدارة المالية**، الطبعة 3، دار الحامد للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2010.
- 28- حماد طارق عبد العال، **التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 29- حنفي عبد الغفار، **أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى**، الطبعة 1، دار الجامعية، مصر 2004.
- 30- حنفي عبد الغفار و آخرون، **الأداء المالي و دراسات الجدوى**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر 2009.
- 31- درة عبد الباري إبراهيم و جرادات ناصر مُجَد سعود، **الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرون النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
- 32- راضي مُجَد سامي ، **محاسبة الاصول**، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، 2011.
- 33- رضوان حلوة حنان، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر و التوزيع ، ط 1، الاردن، 2009.
- 34- روترز دونالد، **101 طريقة لتطوير أداء الشركات**، الطبعة 1، دار الفاروق للنشر، مصر، 2002.
- 35- زغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2011.

- 52- نور عبد الناصر إبراهيم ، أصول المحاسبة المالية، الطبعة 3 ، دار السيرة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2005 .
- 53- هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996 .
- 54- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

ثانيا: باللغة الفرنسية

- 1- le Duff Robert, **encyclopédie de la gestion et mangement**, paris, 1999.
- 2- Anmie Bartolie , **Le management dans l'organisation publique**, l'édition dunod, paris, 1997.
- 3-boughaba Abd allah , **Analyse et evaluation de projets**, bertiedition, imprimé en France, paris, 1999.
- 4-Capiez Alain, **Élément de gestion financier**, Masson, 4édition, paris, 1994.
- 5- Conso. Pierre et lavard. R , **Fonds de roulement et politique financier**, dunod, paris , 1982 .
- 6-Doriath Brigitte , Christian Goujet, **gestion prévisionnelle et mesure de la performance**, Dunod, paris, 4^{ème} édition, 2009.
- 7-Josette Peyrard, **Analyse financière**, libraire Vuibert, paris.
- 8-artory Bernrad , **control de gestion social**, libraires vuibert, paris, 1999.
- 9-Saadi Nacer Eddine, **Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic énormes financière et internationales**, France
- 10-Thausron Anaud , **Évaluation des Entreprises : Technique de gestion édition économie**, paris, 2005.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات الجامعية

- 1- بداوي عبد المنعم ، القوائم المالية وفق المحاسبة الدولية و دورها و أهميتها في عملية اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2010/2009 .
- 2- بوطالب آمنة، التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012/2011.

- 3- بوكسكاس أسماء و جاب الله سمية ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2012.
- 4- رواس صالح، الاعتراف و القياس للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- 5- شطبي رقية ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا-قسنطينة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2010/2011.
- 6- كيموش بلال ، التقييم الدوري للعناصر المادية و دوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 7- معطى الله عبد الرحمان ، تقييم الأداء المالي و دوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2013/2012.

ثالثا: الجرائد الرسمية

- 1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، الصادر في 22 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق ل 28 ماي 2008.
- 2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009.

رابعا: مؤتمرات و ملتقيات

- 1- دادن عبد الغني، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 2005.
- 2- عبد الغني دادن و مُجد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 2005.
- 3- قاسمي السعيد، فرحات عباس، النظام المحاسبي المالي و مدى تنميته مع المعايير المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الوادي، 17، 18 جانفي، 2010.

- 4- ضيف الله محمد الهادي و درواسي مسعود ، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي، الملتقى حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.
- 5- عوادي ناصر رحال و آخرون، مداخلة بعنوان تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي، المركز الجامعي بالوادي، 2010.
- 6- شمام عبد الوهاب و بوكرة كميلية ، دور المؤشرات المالية و الاستراتيجية في قياس أداء المؤسسة، الملتقى حول: أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، المسيلة، يومي 10 و 11 نوفمبر، 2009.

خامسا: المجلات العلمية

- 1- أرجال علي ، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، جوان 2003.
- 2- عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07.
- 3- عبد المالك مزهودة، الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية العدد الأول نوفمبر، 2001.

سادسا: مواقع الأنترنت

- 1- مداني بن بلغيث، مطبوعة مستوفات لمقياس الحاسبة المالية وفق قواعد النظام المحاسبي المالي، 2011، من الموقع: www.benbelghit.com/cours/cours1/8-cour-scf.pdf

في 22/01/2015، الساعة 4:56.

الملاحق

Régression

الملحق رقم (22)

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	VAR00002 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : LQ

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,804 ^a	,646	,469	.0563124	3,195

a. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

b. Variable dépendante : LQ

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,012	1	,012	3,653	,196 ^b
	Résidu	,006	2	,003		
	Total	,018	3			

a. Variable dépendante : LQ

b. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,799	,059		13,585	,005
	VAR00002	-1,001E-009	,000	-,804	-1,911	,196

a. Variable dépendante : LQ

Régression

الملحق رقم (23)

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	VAR00001 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : ROA

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,712 ^a	,508	,261	.0133962	3,202

a. Valeurs prédites : (constantes), VAR00001

b. Variable dépendante : ROA

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	2,061	,288 ^b
	Résidu	,000	2	,000		
	Total	,001	3			

a. Variable dépendante : ROA

b. Valeurs prédites : (constantes), VAR00001

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	-,013	,014		-,908	,460
	VAR00001	-1,788E-010	,000	-,712	-1,436	,288

a. Variable dépendante : ROA

Régression

(24) الملحق رقم

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	VAR00002 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : TDR

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,789 ^a	,622	,433	.0660401	3,285

a. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

b. Variable dépendante : TDR

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,014	1	,014	3,291	,211 ^b
	Résidu	,009	2	,004		
	Total	,023	3			

a. Variable dépendante : TDR

b. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,194	,069	17,318	,003
	VAR00002	1,114E-009	,000	,789	,211

a. Variable dépendante : TDR

Régression

الملحق رقم (25)

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	VAR00002 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : FAT

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,962 ^a	,926	,888	13.78490

a. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

b. Variable dépendante : FAT

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	4727,715	1	4727,715	24,880	,38 ^b
1 Résidu	380,047	2	190,023		
Total	5107,762	3			

a. Variable dépendante : FAT

b. Valeurs prédites : (constantes), VAR00002

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	322,236	14,397		22,382	,002
1 VAR00002	-6,393E-007	,000	-,962	-4,988	,38

a. Variable dépendante : FAT

تناول هذا الموضوع دراسة الاستثمار في الأصول غير الجارية و الأداء المالي، و كان الهدف الرئيسي للدراسة بيان أثر الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة -قالمة- ، و ذلك من خلال بيان أثرها على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة، الربحية، هيكل رأس المال، و أخيرا نسب النشاط. أجرى الباحثان دراسة تحليلية للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة (2010-2013)، و تمثلت عينة الدراسة في مجمع المؤسسة، حيث استخدم الباحثان أسلوب الإنحدار الخطي البسيط للكشف عن تأثير الاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة، و ذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss، و قد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار في الأصول غير الجارية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، لذا فإنه يقع على عاتق المؤسسة المفاضلة بين مختلف البدائل الاستثمارية، بهدف تكوين هيكل استثماري في المؤسسة متوازن و وفقا للحدود الاقتصادية المطلوبة، و قادرا على تحسين أهدافها المسطرة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، الاستثمار في الأصول غير الجارية، السيولة، الربحية، هيكل رأس المال، النشاط

Résumé :

Cette étude visait à examiner les immobilisations non courant et de la performance financière, et l'objectif principale était d'étudier l'état de l'impact des investissements dans les immobilisations non courant sur la performance financière de la congrégation pour la corporation céréalières et des légumes secs (CCLS) - Guelma - et de l'impact sur la liquidité, la rentabilité et sur la structure de capitale, ainsi que la productivité .

Réalisation d'une étude analytique des chercheurs des états financière de la fondation au cours de la période 2010-2013 ,et a fait l'échantillon de l'étude est une institution complexe, où les chercheurs a utilisé la méthode d'analyse de régression linéaire simple, sur l'impact des immobilisations non courant sur la performance financière de la Société, et en utilisant le programme statistique d'analyse SPSS. L'étude a révélé un groupe de Résultats notamment la présence de l'impact du les immobilisations non courant sur certains indicateurs de performance financière, là ou il ya une relation statistiquement signification entre eux, et à la lumière de ces résultats peut chercheur recommandé une série de recommandations, la plus importante de l'institution, il est donc la responsabilité des entreprises entre différentes alternative d'investissement en vue de former une structure d'investissement équilibrée dans l'organisation, et selon les limites économiques nécessaires, et capable d'améliorer leur objectif règle

Mots clés : Performance financière, investissements dans les immobilisation non courant, , liquidité, Rentabilité , Structure du capital, productivité